وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الابراهيمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي**
**الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية**
**شعبة علوم التسيير**
**تخصص: إدارة أعمال**

**موضوع المذكرة:**

# دور برامج التكوين في المقاولاتية في دعم المشاريع المصغرة

## دراسة حالة مشاريع الصناعة التقليدية والحرف بولاية برج بوعريريج

**إعداد الطالبتين:**

- **وهيبة زقرار**
- **راقب آمال**

**نوقشت بتاريخ: ../../... أمام اللجنة المكونة من السادة الأساتذة:**

| | | |
|---|---|---|
| | | |
| **د.أحمد بن قطاف** | **أستاذ محاضر** | **مشرفا** |
| | | |

**السنة الجامعية: 2019-2020**

**ملخص:**

تناولنا هذا البحث ظاهرة المقاولاتية من خلال عرض مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بها، كما تطرق إلى مدى مساهمة المشاريع المصغرة في تنمية الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي والأهمية الاقتصادية والاجتماعية الذي أصبحت تحظى بها خصوصا في الجزائر، حيث اعتمدت الدولة عدة برامج وآليات لدعمها وترقيتها من بينها برامج التكوين في المقاولاتية وخصوصا البرنامج العالمي **"ابدأ وحسن تسيير مؤسستكCREE-GERME"** بالإسقاط على مشاريع الصناعة التقليدية والحرفية بغرفة الصناعة التقليدية والحرف بولاية برج بوعريريج.

**Abstract :**

This research has dealt with the phenomenon of entrepreneurship by presenting various theoretical concepts related to it, as well as the extent of the contribution of micro-enterprises to the development of the economy and increase of the domestic product and the economic and social importance that it has acquired, especially in Algeria, where the Goverment has adopted several programs and mechanisms to support and promote it, including training programs In the field of entrepreneurship, especially the global program "Start and improve the running of your enterprise CREE-GERME", by projecting the handicrafts and crafts projects in the Chamber of Handicrafts and Crafts in the wilaya of Bordj Bou Arereridj.

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| | الصفحة |
|---|---|
| الشكر والتقدير | |
| الإهداء | |
| فهرس المحتويات | |
| فهرس الجداول والأشكال | |
| **مقدمـــة** | أ–هـ |
| **الفصل الأول: المقاولاتية، المفاهيم والأسس النظرية** | |
| تمهيد الفصل الأول | 07 |
| **المبحث الأول: ماهية المقاولاتية** | 08 |
| المطلب الأول: نشأة المقاولاتية | 08 |
| المطلب الثاني: المفاهيم والمصطلحات | 10 |
| **المبحث الثاني: مقاربات المقاولاتية** | 14 |
| المطلب الأول: المقاربة الوصفية الوظيفية | 14 |
| المطلب الثاني: المقاربة السلوكية | 17 |
| المطلب الثالث: مقاربة سير النشاط المقاولاتي | 19 |
| **المبحث الثالث: أهمية المقاولاتية** | 21 |
| المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية | 21 |
| المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية | 25 |
| خلاصة الفصل الأول | 27 |
| **الفصل الثاني: المؤسسات المصغرة، واقعها وسبل دعمها** | |
| تمهيد | 29 |
| **المبحث الأول: مفهوم المؤسسات المصغرة وخصائصها** | 29 |
| المطلب الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 29 |
| المطلب الثاني: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 31 |
| المطلب الثالث: التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 32 |
| **المبحث الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** | 35 |
| المطلب الأول: الملكية المحلّية وسهولة التأسيس | 35 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: القابلية للإبداع والابتكار | 36 |
| المطلب الثالث: القدرة على المناولة | 37 |
| المطلب الرابع: مرونة الإدارة وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة | 37 |
| **المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تنميتها** | 38 |
| المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني | 38 |
| المطلب الثاني: معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر | 40 |
| خلاصة الفصل الثاني | 43 |
| **الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبرنامج التكوين CREE-GERME بغرفة الصناعة التقليدية والحرف ببرج بوعريريج** | |
| تمهيد | 45 |
| **المبحث الأول: التعريف بميدان الدارسة (غرفة الصناعة التقليدية والحرف-برج بوعريريج)** | 46 |
| المطلب الأول: لمحة عن قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر | 46 |
| المطلب الثاني : غرفة الصناعة التقليدية و الحرف برج بوعريريج | 48 |
| **المبحث الثاني: مدخل إلى البرنامج الدولي"ابدأ و حسن مشروعك SIYB "** | 52 |
| المطلب الأول: نظرة عامة حول البرنامج العالمي SIYB | 52 |
| المطلب الثاني: استراتيجية تنفيذ برنامج SIYB | 55 |
| **المبحث الثالث: برنامج CREE-GERME المطبق في غرفة الصناعة التقليدية و الحرف برج بوعريريج** | 58 |
| المطلب الأول: اوجد فكرة مؤسستك TRIE | 58 |
| المطلب الثاني: برنامج إبدأ مشروعك CREE | 61 |
| المطلب الثالث: برنامج حسن مشروعك GERME | 65 |
| خلاصة الفصل الثالث | 69 |
| **خاتمــة** | 71 |
| **قائمة المراجع** | |
| **الملاحـق** | |

# فهرس الجداول والأشكال

# فهرس الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | يوضح عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال سنة 2019 | 22 |
| 02 | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني | 35 |
| 03 | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النوع للسداسي الاول 2019 | 39 |
| 04 | يوضح عدد الحرفيين المسجلين موزعيين حسب مجالات انشطة الصناعة التقليدية | 50 |
| 05 | يوضح توزيع الحرفيين الفرديين حسب مجالات الصناعة التقليدية | 50 |
| 06 | عدد مناصب الشغل المستحدثة منذ سنة 2012 الى غاية 2019 حسب مجالات الصناعة التقليدية | 51 |
| 07 | يبين احصائيات حسب الجنس للدورات المنجزة في برنامج أوجد فكرة مؤسستك *TRIE* من سنة 2012 الى 2019 | 59 |
| 08 | يبين احصائيات حسب السن للدورات المنجزة في برنامج أوجد فكرة مؤسستك*TRIE* من سنة 2012 الى 2019 | 60 |
| 09 | يبين احصائيات حسب المستوى التعليمي للدورات المنجزة في برنامج أوجد فكرة مؤسستك *TRIE*من سنة 2012 الى 2019 | 60 |
| 10 | يبين احصائيات لتوزيع المشاركين حسب الجنس في دورة أنشئ مؤسستك *CREE* من سنة 2012 الى 2019 | 63 |
| 11 | يبين احصائيات لتوزيع المشاركين حسب السن في دورة أنشئ مؤسستك *CREE* من سنة 2012الى 2019 | 64 |
| 12 | يبين احصائيات حسب المستوى التعليمي للدورات المنجزة في برنامج أنشئ مؤسستك *CREE* من سنة 2012 الى 2019 | 64 |
| 13 | يبين احصائيات حسب الجنس للدورات المنجزة في برنامج أوجد فكرة مؤسستك *GERME*من سنة 2012 الى 2019 | 66 |
| 14 | يبن احصائيات لتوزيع المشاركين حسب السن في دورة حسن تسيير مؤسستك *GERME* من سنة 2012 الى 2019 | 67 |
| 15 | يبين احصائيات حسب المستوى التعليمي للدورات المنجزة في برنامج حسن تسيير مؤسستك *GERME*من سنة 2012 الى 2019 | 67 |
| 16 | يبين احصائيات الدورات التكوينية بالغرفة وفق منهجية*CREE-GERME* | 68 |

# فهرس الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مفهوم المقاولاتية حسب(1991) bygrave and hofer | 19 |
| 02 | يوضح تأثير النشاط المقاولاتي على النمو الاقتصادي | 24 |
| 03 | الهيكل التنظيمي لغرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية برج بوعريريج | 49 |
| 04 | يبين الترابط بين الرزم التدريبية | 53 |
| 05 | الرزم التدريبية | 54 |
| 06 | استراتيجية تنفيذ البرنامج | 56 |
| 07 | مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع | 62 |
| 08 | مراحل إعداد خطة إنشاء المشروع | 63 |

# مقدمـــــــــة

## مقدمة:

شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات والتحولات التي اتسمت باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين، وكذا دول العالم بمجال المقاولاتية الذي أصبح يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الأمر الذي جعله من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفه ومرونته التي تجعله قادرا على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب شغل، فضلا عن إمكانية قدرته على الابتكار.

لذا كان لزاما على الدول خاصة النامية منها العمل على زيادة فعالية المقاولاتية وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها، والاهتمام بأحد محركي المقاولاتية وهو المورد البشري أي المقاول الذي يلعب دورا كبيرا في صناعة بيئة الاستثمار كما أنه يمتلك المهارات والقدرات ويستطيع تحمل المخاطر، وإنشاء مشاريعه فهو يقدم من خلال هذه المشاريع منتجات مبتكرة، خدمات جديدة، يمنح فرص عمل ويخترق الأسواق العالمية، وبذلك تتيح هذه المشاريع فرصة لممارسة ما يحبه المقاول ويبدع وفي نفس الوقت يحرك عجلة الاقتصاد لنمو واعد.

فيعد التوجه نحو التفكير المقاولاتي و إنشاء المشاريع المصغرة توجها عالميا سعت من أجله الدول بالتفكير حول إيجاد الطرق و الوسائل المثلى التي تسهم في دعم مقاولي و حاملي المشاريع المصغرة فكانت أحد الطرق هي وضع برامج تكوين منها البرنامج العالمي **SIYB**« ابدأ و حسن مشروعك **start and improve your businesse** الذي أقرته المنظمة العالمية للشغل الذي يساعد و تزويد فئة المقاولين بالمعارف و المهارات و الأفكار اللازمة لإنشاء مؤسساتهم وتجسيدها على ارض الواقع في شكل مشاريع و كيفية تسييرها و متابعتهم لضمان تطورها و استمرارها.

لهذا سوف ندرس البرنامج التكويني **SIYB** الذي يعتمد على مجموعة المواد التعليمية تعمل مجتمعة على. لمعرفة مدى مساهمته في دعم المقاولاتية والمشاريع المصغرة وكذا معرفة مدى قدرة المنتسبين لهذا البرنامج وعلى التسيير الحسن لمشاريعهم وبطريقة فعالة، فبرنامج **CREE-GERME** وهو النسخة الفرنسية للبرنامج **SIYB** والتي تعني ابدأ وحسن تسيير مؤسستك الذي تعتمده غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية برج بوعريريج منذ سنة 2012.

**إشكالية البحث:**

كيف تساهم برامج التكوين في المقاولاتية **CREE-GERME** في دعم مشاريع الصناعة التقليدية والحرف بولاية برج بوعريريج؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم ظاهرة المقاولاتية وكيف تساهم في إحداث التنمية الاقتصادية؟
- ما مفهوم المشاريع المصغرة وما مدى أهميتها للاقتصاد الوطني؟
- ماهي برامج التكوين المعتمدة في دعم مشاريع الصناعة التقليدية والحرف في ولاية برج بوعريريج وكيف تساهم في ترقية المشاريع الحرفية المصغرة؟

وللإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية ارتأينا وضع الفرضية الرئيسية الآتية:

**تمثل برامج التكوين في المقاولاتية وسيلة أساسية وفعالة في دعم وتدريب أصحاب المشاريع الحرفية المصغرة على فهم وإدراك كيفيات وآليات انشاء وتسيير مشاريعم المصغرة.**

وتنبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- تعتبر المقاولاتية ظاهرة اقتصادية هامة في دعم حركية النشاط الاقتصادي للدولة ينتج عنها مشاريع اقتصادية تسهم في احداث التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة.
- تشكل المشاريع الصغيرة البديل الاقتصادي الأنسب للدول نظرا لما تتميز به من مرونة وقدرة على الانتشار والنمو والتوسع.
- تعد برامج التكوين في المقاولاتية شرطا أساسيا ومهما في دعم النشاط المقاولاتي ومرافقة المشاريع الحرفية الصغيرة في مراحل التأسيس والنمو.

**أهداف الدراسة:**

- إعطاء لمحة عن ظاهرة المقاولاتية ومختلف مفاهيمها؛
- إبراز أهمية ظاهرة المقاولاتية والمشاريع المصغرة في التنمية الاقتصادية وخلق مناصب العمل؛
- تقديم لمحة عن قطاع الصناعة التقليدية وغرفة الصناعة التقليدية والحرف برج بوعريريج؛
- فهم منهجية البرنامج التكويني **CREE-GERME**؛
- ابراز أهمية ومدى مساهمة البرنامج التكويني **CREE-GERME** في دعم المقاولاتية والمشاريع المصغرة.

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة كون المقاولاتية أصبحت تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وكذا ارتباط المشاريع المصغرة بالأفراد أي بالمورد البشري كان لزاما الاهتمام به من خلال إقرار دورات تكوينية التي تكسبه مهارات وقدرات تسييريه التي يفتقدها معظم أصحاب المشاريع رغم امتلاكهم لرأس المال، وبالتالي نحاول معرفة أهمية ومدى مساهمة البرامج التكوينية في دعم المشاريع المصغرة ومرافقة المقاولين.

**أسباب اختيار الموضوع:**

- الميل الى عالم الاعمال وخاصة في كيفية انشاء وتسيير المؤسسات؛
- الرغبة في البحث في مجال المقاولاتية التي تعطي الاستقلالية والقدرة على الابداع؛
- حداثة الموضوع عدم وجود دراسات كثيرة فيه؛
- التوجهات الاقتصادية للدولة في تشجيع ظاهرة المقاولاتية والتي اصبحت حتمية لتحقيق المصلحة العامة والخاصة؛
- افتقار معظم أصحاب المشاريع للمهارات والقدرات التسييرية.

**حدود الدراسة:**

**الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية في مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادية بولاية برج بوعريريج وهي غرفة الصناعة التقليدية والحرف.

**الحدود الزمانية:** أما الحدود الزمانية كانت بداية شهر جويلية الى نهاية شهر أوت 2020

**منهج البحث:**

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها للتعرف على دور البرنامج التكويني CREE-GERME في دعم المقاولاتية لدى المشاريع المصغرة ولمعالجة موضوع البحث وفهم مكوناته وأبعاده والعلاقات بينها قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في مختلف فصول البحث كما استعنا بأسلوب الدراسة الميدانية لمعرفة مدى فعالية برامج التكوين المقدمة في غرفة الصناعة التقليدية والحرف.

**الدراسات السابقة:**

1-دراسة حمزة لفقير بعنوان **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة** مذكرة تخرج ضمن تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم في علوم التسيير تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر،2009 اذ تتمثل الدراسة في امكانية برانج تكوينية متخصصة أن نتنمي روح المقاولة لدى المشاركين فيها وتمكنهم من انشاء مؤسساتهم الخاصة وتسييرها بطريقة فعالة، ومن اجللك قسم الباحث هذه الدراسة الى ثلاث فصول، فصلين نظريين، وفصل تطبيقي.

الفصل الاول: المقاولة: المفهوم، المحددات والدور وقد خصص هذا الفصل للدراسة مفهوم كل من المقاولة والمقال وتطرق الى التطور التاريخي للمقاول عند مختلف المدارس الاقتصادية ثم المحددات النفسية والاجتماعية والاقتصادية للمقاول، واختتم الفصل بالدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولة.

الفصل الثاني: تقييم البرامج التكوينية وتناول فيه مفهوم التكوين وأهميته في تنمية الموارد البشرية، ثم مفهوم التقييم وأهدافه وأهميته كأحد مراحل عملية التقييم ثم مراحله.

الفصل الثالث: وهو الجانب التطبيقي من الدراسة حيث تناول فيه دراسة حالة برنامج CREE-GERME المطبق في قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر.

ولقد تم في هذا الفصل بعرض برنامج CREE-GERME المطبق على المستوى العالمي، والاستراتيجية المتبعة لتطبيقه في مختلف انحاء العالم، ثم أشار الى اهم الحقائب التكوينية التي يحتوي عليها البرنامج، ثم تطرق لقطاع الصناعة التقليدية والحرف واهميته في الاقتصاد الجزائري كما تطرق الى الهيئة التي تعتمد البرنامج التكويني CREE-GERME وهي الغرف الوطنية للصناعة التقليدية والحرف سطيف ثم اشار الى المنهجية المعتمدة في الدراسة الميدانية والتي اعتمدت غلى صياغة استبيان تم توزيعه على عدد من المتكونيين.

2- دراسة عزالدين تونس وهي أطروحة دكتوراه بعنوان:

L'intention entrepreneuriale ; une recherche comparative entre des étudiants : suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAEROUEN.

بجامعة فرنسا سنة 2003 درست تكوين التوجه المقاولاتي لطلبة التسيير الذين تابعوا برامج تكوبنات في المقاولة من اجل فهم تاثير هذه البرامج و التكوينات في المقاولة و مدى مساهمتها في التوجه المقاولاتي على للطلبة، حيث تحدث في الجزء الأول من دراسته عن فهم ظاهرة المقاولاتية ومشكلات البحث فيها ثم

تطرق في الجزء الثاني الى نموذج النية المقاولاتية من خلال البرامج التكوينية في المقاولاتية و في الاخير المنهجية التجريبية و التحليلات.

**هيكل الدراسة:**

لمعالجة موضوعنا هذا قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاث فصول تغطي الجانب النظري والجانب الميداني من الموضوع، وهي كما يلي:

- الفصل الأول: تناولنا فيه المقاولاتية ومختلف المفاهيم المتعلقة بها والاسس النظرية التي تستند إليها.
- الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى المشاريع المصغرة ومدى أهميتها الاقتصادية، وواقعها في الجزائر ومختلف المعوقات التي تعترض سبيل تنميتها.
- الفصل الثالث: وقمنا من خلاله بإجراء دراسة ميدانية لبرامج التكوين المعتمدة في غرفة الصناعة التقليدية والحرف ببرج بوعريريج.

# الفصل الأول

## المقاولاتية، المفاهيم والأسس النظرية

**تمهيد:**

أصبحت المقاولاتية مفهوما شائع الاستعمال ومتداولا بشكل كبير في العديد من مجالات البحث نظرا لأهميتها المتزايدة، فكل من الحكومات، الباحثين، الجامعيين والمجتمع ككل يهتم بتطوير المقاولين ومؤسساتهم ويسعى إلى تحسين قدرتهم على البقاء والنمو والاستمرار، هذا الاهتمام راجع لقدرة المقاولين على الرفع من مستوى الإنتاج وتجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للسوق، وتشجيع الابتكار وإنشاء مؤسسات جديدة وتوفير مناصب شغل.

ونظرا لكون مفاهيم المقاولاتية وأسسها النظرية القاعدة الأساسية لهذا البحث فقد تم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية المقاولاتية؛
- المبحث الثاني: مقاربات المقاولاتية؛
- المبحث الثالث: أهمية المقاولاتية.

## المبحث الأول: ماهية المقاولاتية

إن المقاولاتية ظاهرة قديمة، حديثة متجددة ولقد مرت المقاولاتية بفترات زمنية مليئة بالآراء والنظريات العلمية من قبل العديد من الباحثين والعلماء، ويشير العديد منهم أنها ظاهرة معقدة حيث لا توجد نظرية موحدة لها، ولم يظهر إلى حد الآن اتفاق لمفهوم المقاولاتية، ومن خلال هذا المبحث سوف نعرض المساهمات الرئيسية في نشأة وتطور المقاولاتية وكذا المقاول الذي يعتبر العنصر الأهم في هذه الظاهرة بالاضافة إلى شرح المصطلحات والمفاهيم ذات العلاقة.

### المطلب الأول: نشأة المقاولاتية

رغم أن مصطلح المقاولاتية بدأ يأخذ اهتماما ملفتا للانتباه عند مختلف المختصين، في السنوات الأخيرة، إلا أن له جذور تاريخية تعود لأزمنة بعيدة وفي مايلي سوف نعالج نشأة وتطور هذا المصطلح عبر التاريخ.

#### أولا: المقاول التاجر المغامر

لقد كان الفكر الاقتصادي منذ القدم يتمحور حول فكرة أن أساس النشاط الاقتصادي نشاط بشري وأن العملاء الناشطين في هذا المجال ينقسمون إلى فئتين، الفئة القائدة والفئة التابعة، وبالتالي كما هو معروف حاليا أن المهارات المقاولاتية كانت دائما قريبة ومصطفة مع القيادة كما يصطف المقاول إضافة إلى صفة النبل في صفوف التجار أو الجيش (القادة العسكريين)، ذلك أن الحروب كانت غالب الأحيان تقوم لأسباب اقتصادية، فالجنرال الذي صمم ونفذ استراتيجية ناجحة في معركة تحمل مخاطر مختلفة مقابل حصوله على منافع اقتصادية معتبرة.

ولقد تبنى مذهب التجاريين أو المركانتيليين خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر هذا المفهوم أين عرفت المقاولات الخاصة الزراعية، الصناعية والتجارية تطوراتها الأولى، واعتبرت المؤسسة في ذلك الحين أداة لتحقيق زيادة في الثروة، انطلاقا من هذا المنظور قدر نشاط المقاول التاجر بشكل خاص، واعتبر كنشاط رئيسي، مصلحته تمتزج مع المصالح العامة للأمة ككل.

كما تبنت أولى الدراسات التي تناولت الاقتصاد السياسي المقاول على أنه الفرد الذي يمضي عقدا مع السلطات العمومية لضمان إنجاز أعمال مختلفة أو للقيام بمهمة أيا كانت وبالتالي يمكن للمقاولين أن

يكونوا التجار المغامرين الذين يستفيدون من المخاطر في التجارة، ولقد تميز القرن السادس عشر بنشأة الانفرادية كمذهب ومفهوم سيادة الفرد مقارنة بفكرة الجماعة، ليتبنى مذهب التجاريين وبصورة خاصة الأنانية كشكل تنظيمي في المجتمع باعتبارها المناخ الأفضل لتحديث المبادرات المقاولاتية الفردية.[1]

**ثانيا: نشأة المقاولاتية في النظرة الاقتصادية**

يعود الأصل التاريخي لمفهوم المقاولاتية إلى علماء الاقتصاد، حيث بدأت الإشارات لمفهوم المقاولاتية منذ الاقتصاديين الأوائل ,Adam Smith, Alfred Marchal. من خلالها تعريفها كعنصر من عناصر الإنتاج يهدف إلى تنظيم أو تنسيق العملية الإنتاجية والتجارية والتعامل مع ظروف عدم الاستقرار أو عدم التوازن في السوق، وأن المقاول هو من يملك رأس المال أو المزود له وهو الذي يمتلك مهارات المخاطرة والابتكار والادارة ومهارات البناء المؤسسي، وأن المقاولاتية تمثل أحد تكاليف الإنتاج للمؤسسة والحقيقة أن Adam Smith هو أول من أرسى قواعد الاقتصاد الحر والمبادرات الفردية على أساس مبدأ **« دعه يعمل دعه يمر».**

وعلى الرغم من ذلك لم تتضمن كتابات الاقتصاديين الأوائل Adam Smith, David Ricardo إشارات واضحة حول دور المقاول والمقاولاتية في النشاط الاقتصادي لكن وضعوا الأساس لما يمكن أن يصبح في وقت لاحق مميزات للمقاول التي ظهرت مع الاقتصاديين النيوكلاسيك، أما الظهور الفعلي للمقاولاتية وتطوراتها في النظرية الاقتصادية فقد كان من خلال مراحل. و أول من ربط المقاولاتية بمجال الاقتصاد هو Cantillon.[2]

فالإسهام الأكثر أهمية الذي جاء به Cantillon هو إيجاد العلاقة بين المخاطرة، ولمقاول أصبح المقاول يتحرك في حيز أكثر اتساعا من السابق وأصبح عون اقتصادي الذي يتحمل المخاطرة في وسط يسوده عدم التأكد.[3]

[1] نجاة شادلي، قراءات تاريخية لتطور الفكر المقاولاتي، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 11، العدد1 2018، سطيف، الجزائر، ص28.

[2] محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص3.

[3] حمزة لفقير، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة، مذكرة ماجيستر (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص33.

**ثالثا: نشأة المقاولاتية من حيث خصائص الأفراد**

لقد تم التركيز على اتجاه المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت دراسات حول المقاول من حيث الخصائص النفسية والشخصية، فالنفسية هي إيجاد خاصية تميز سلوك المقاول مثل الحاجة للانجاز والتفوق وتحقيق الذات، أما الشخصية فهي دراسة الخصائص الشخصية للمقاول مثل الوسط العائلي، المستوى التعليمي...الخ.[1]

**رابعا: نشأة المقاولاتية لعلماء التسيير**

نظرا لعدم كفاية دراسة مدخل السمات اقترحت دراسة للأعمال التي يقوم بها المقاول، وسلط الضوء على إنشاء المنظمة وبالتالي أصبح البحث يرتكز على ما يقوم به المقاول وليس من هو المقاول.[2] ولقد درست المقاولة من مفهوم أنها مجموعة من المراحل التي تتم خلال الزمن والتي تقود إلى إنشاء مؤسسة وتم تفسير كيفية انطلاق الحدث المقاولاتي بربطه بالعوامل الظرفية والفردية، ولاحظوا أن نهايـة كل مرحلة هي بداية لمرحلة أخرى.[3]

## المطلب الثاني: المفاهيم والمصطلحات

لقد مر مصطلح المقاولاتية بفترات زمنية مليئة بالإسهامات والنظريات العلمية ولم يحدث أن اتفق الباحثون على مفهوم واحد لمصطلح المقاولاتية، كما ارتبطت المقاولاتية بمصطلحات أخرى لها صلة وطيدة بالموضوع.

**أولا: تعريف المقاولاتية**

- **التعريف الأول:** حسب venkararman and shane اللذان يعرفان المقاولاتية بأنها سلسلة من المراحل يتم فيها اكتشاف فرص لخلق سلع وخدمات مستقبلية يتم تقييمها واستغلالها.[4]

---

[1] الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص8.

[2] محمد قوجيل، مرجع سابق، ص12.

[3] منيرة سلامي، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006-2007، ص28.

[4] المرجع نفسه، ص24-25.

- **التعريف الثاني:** يتعلق بالبروز المنظماتي بمعنى المراحل التي تقود لظهور منظمة جديدة ويتبنى هذا التعريف Gartner وهي مجموعة المراحل التي تقود لإنشاء منظمة، بمعنى النشاطات التي من خلالها يقوم المنشئ بتعبئة وتركيب موارد (معلوماتية، مادية، بشرية...الخ) لاستغلال الفرصة وتجسيدها على شكل مهيكل.

- **التعريف الثالث:** وهو يتعلق بالتوليفة فرد/خلق قيمة التي عرفها Bruyat 1993 كحركية تغيير بمعنى أنه قام بحصر مفهوم المقاولاتية في عنصرين هما الفرد والقيمة حيث أن الفرد يقوم بخلق القيمة وذلك بتحديد الطرق والأهداف من خلق القيمة، وبواسطة المساعد(مشروع البنية ...الخ) يقوم باستثمارها وتجديدها.

ويمكن إعطاء تعريف شامل يقترب من تفسير ظاهرة المقاولاتية وهو[1]: سيرورة خلق نشاط جديد يتسم بالبداع والمخاطرة يتضمن عمليات عمليات اكتشاف الفرص واستغلالها.

**ثانيا: تعريف المقاول**

هناك عدد كبير من التعاريف للمقاول الذي تطور مفهومه مع مرور الزمن، وسنذكر أهم التعاريف، فكلمة المقاول entrepreneur ظهرت في فرنسا خلال القرن السادس عشر وهي كلمة مشتقة من الفعل entreprendre والذي معناها باشر، التزم تعهد، و بالنسبة للإنجليزية entrepreneur ولها نفس الدلالة بالفرنسية، وعرف القاموس العام للتجارة الذي نشر سنة 1923 بباريس كلا من المصطلحين بالشكل التالي:

Entreprendre تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة ...الخ.

Entrepreneur الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما، فمثلا بدلا من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي.[2]

وأول من أعطى مفهوم للمقاول هو الاقتصادي Cantillon 1723 حيث اعتبره صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللايقين.[3]

[1] حمزة لفقير ، دروس في المقاولاتية وفق برنامج سنة أولى ماستر علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد البشير الابراهيمي،2017-2018، ص 6.

[2] الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص 20.

[3] حمزة لفقير، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة، مرجع سابق، ص 31.

وحسب David McClelland المقاول هو الشخص الذي لديه حماس ويتحمل المخاطر ولديه حاجة للإنجاز.[1]، أما Say المقاول هو الذي يملك ويسر مؤسسته.[2]

ويعرفه Schumpeter الشخص الذي يحقق التوليفات الجديدة من وسائل الانتاج والتي تمثل إمكانات استثمارية جديدة، تصنيع جديد وإدخال طرق جديدة في الإنتاج، أي أنـه يقــوم بالإبداع.[3]

ويمكن إعطاء تعريف شامل للمقاول على أنه[4]: الشخص المبدع والمبتكر في مجال الأعمال من خلال المشروع الذي أنشأه، ومن يقوم باكتشاف الفرص الجديدة، ومن يتصف بالاستقلالية والمخاطرة والعزيمة والمبادرة والرؤية الواضحة والحاجة للإنجاز.

**ثالثا: تعريف ثقافة المقاولة**

إن مفهوم ثقافة المقاولة مرتبط بمفهوم الثقافة، حيث تعرف على أنها مجموع القيم والمعتقدات والتوقعات المشتركة، والتي تعد كدليل للأفراد ينتج من خلالها معايير تؤثر بشكل كبير على سلوكيات الأفراد والمجموعات بإيجاد أفكار إبداعية في مجمل القطاعات ومحاولة تطبيقها في مجال استثمار رؤوس الأموال[5].

ويلخص نموذج j-p.sabouri, et y.gasse 1989 مفهوم الثقافة المقاولاتية ،حيث يبرز المراحل التي تؤدي لبروز المقاولين بين فئة المتمدرسين، بالأخص الذين تابعوا تكوين في مجال المقاولة، حيث من خلال تحليل ثمانية برامج تكوينية لاحظ الباحثان أنه توجد علاقة ايجابية بين التوجيهات المقاولاتية للفرد والإمكانيات المقاولاتية، أما عن العوامل التي تؤثر على هذا النموذج فتنقسم إلى ثلاث مجموعات [6]:

---

[1] مجدي عوض سليم مبارك، واقع الريادة في بيئة الأعمال الأردنية دراسة وصفية تحليلية ميدانية، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، جامعة اليرموك أريد الأردن ،2005، ص26.

[2] حمزة لفقير، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة، مرجع سابق ، ص31.

[3] الداوي الشيخ، تطور مفهوم المؤسسة ومفهوم المقاول في الفكر الاقتصادي، الايام الدراسية الثانية حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة ،مداخلة أيام13-14 افريل2005، جامعة ورقلة، ص.23

[4] مجدي عوض سليم مبارك، مرجع سابق، ص 16.

[5] أشواق بن قدور، محمد بالخير، أهمية نشر ثقافة المقاولة وإنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة، مجلة الاجتهاد للدراسات المقاولاتية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغست- الجزائر-، العدد11،2017، ص350.

[6] Azzedene Tounés, L'intentione,entrepreneuriale,une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE", Thèse pour le Doctorat ès sciences de gestion,université de Rouen, 15-12-2003,p,45.

**أ- المسبقات:** وهي مجموع العوامل الشخصية والمحيطة التي تشجع على ظهور الاستعدادات عند الفرد، حيث لاحظ الباحثان بأن الطلبة الذين ينتمون لعائلات تعمل لحسابها الخاص لديهم إمكانية مقاولاتية اكبر مقارنة بالآخرين.

**ب- الاستعدادات:** مجموع الخصائص النفسية عند المقاول وهي المحفزات، المواقف والأهلية والفائدة المرجوة والتي تتفاعل مع العوامل في ظل الظروف الملائمة إلى سلوك .

**ج- الإمكانيات والقدرات المقاولاتية في مشروع:** يكون تحت تأثير الدوافع المحركة التي تتمثل في عوامل ايجابية وعوامل عدم الاستمرارية.

**رابعا: روح المقاولاتية**

روح المقاولاتية مفهوم مرتبط بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين لهم إرادة تجريب أشياء جديدة أو القيام يها بشكل مختلف، وهذا نظرا لوجود إمكانية للتغيير، وهؤلاء الأفراد ليسوا بالضرورة أن يكون لديهم اتجاه، أو رغبة في إنشاء مؤسسة أو حتى تكوين مسار مهني مقاولاتي، لأن هدفهم يسعى لتطوير قدرات خاصة للتماشي والتكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة والبعض الآخر يتعمقون ويعتبرون أن روح المقاولة تتطلب تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها إلى مؤسسة [1].

**خامسا: روح المؤسسة**

غالبا ما يتم المزج بين روح المقاولة وروح المؤسسة فيفرق الباحثون بينها بتعريف روح المؤسسة على أنها مجموع المواقف العامة والإيجابية إزاء مفهوم المؤسسة والمقاول، وروح المقاولة أشمل من روح المؤسسة.[2]

**سادسا: الفرصة المقاولاتية**

اعتبر venkataraman و shane أن وجود المقاولاتية مرهون بوجود الفرصة، حيث أن الفرصة المقاولاتية هي الوضعية التي يستطيع منتج أو مادة أولية أو آلية تنظيمية جديدة أن تتخذ شكلا جديدا يوفر

[1] منيرة سلامي، مرجع سابق، ص3.

[2] المرجع نفسه، ص3.

مصدر ربح بشكل واضح ترتبط الفرصة بالربح، ويجب النظر إليها على أنها نقطة الانطلاق في النقاش حول المقاولاتية.[1]

**سابعا: المنظمة المقاولاتية**

هي التي تعمل على الإبداع والتجديد باستمرار والمخاطرة من خلال المشاريع التي تنشئها واكتشاف الفرص الجديدة حيث تهدف الى النمو باستمرار لتتنافس بقوة مع المنظمات الأخرى في السوق والحصول على ميزة تنافسية.[2]

## المبحث الثاني: مقاربات المقاولاتية

المقاولاتية ظاهرة موجودة منذ فترة طويلة ولكنها لا تزال قائمة، ومن الصعب إعطاء تعريف بالإجماع لها، حيث تعددت التوجهات الفكرية بين الاقتصاديين وعلمـــاء النفس والاجتماع وعلماء الإدارة، اتخذ كل فريق منهم منهجا فكريا مختلفا، هذا ما أنتج عنه مقاربات مختلفة لدراسة الظاهرة، وكان هناك سؤال خاص لكل مقاربة ماذا يحدث عند السلوك المقاولاتي؟ وهو خاص بالمقاربة الوصفية، السؤال الثاني من يقوم بالسلوك المقاولاتي؟ وهو خاص بالمقاربة السلوكية، أما السؤال الثالث فهو كيف يتم السلوك المقاولاتي؟.

### المطلب الأول: المقاربة الوصفية الوظيفية

لقد اهتم الاقتصاديون من خلال دراساتهم بتحليل الدور الذي يلعبه المقاول في التنمية الاقتصادية، إذ يتم تعريف المقاولاتية من خلال الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمقاول، ويعرف المقاول من خلال خصائصه ومميزاته ولقد ركز الاقتصاديون على الخصائص والوظائف المقاولاتية ولقد كانت بحوث كثيرة في هذا المجال ومن أهم المساهمات البحثية الأكثر تأتيرا في النظرية المقاولاتية.[3]

---

[1] حمزة لفقير، أوسرير منور، محورية الفرصة ضمن السيرورة المقاولاتية، مجلة معارف مجلة دولية محكمة، قسم العلوم الاقتصادية، السنةالثانية عشر، العدد23، ديسمبر 2017، ص54.

[2] مجدي عوض سليم مبارك، مرجع سابق، ص16.

[3] لفقير حمزة، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة مقاولي برج بوعريريج، أطروحة دكتوراه مقدمة (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر،2016-2017، ص29.

نجد أول من أدخل مصطلح المقاولاتية هو R.Cantillion1725 ويتمثل الإسهام الحقيقي لهذا المفكر في إيجاد العلاقة بين المقاول والمخاطر، فالمقاول هو المزارع الذي يتعهد لمالك الأرض بدفع مبلغ معين متفق عليه في العقد مقابل استغلال أرضه وهذا يمثل مخاطرة لأنه لا يعلم ما سيجنيه من استغلال هذه الأرض وهو ما ينطبق على التاجر، الحرفي والصناعي لأن الدخل من العملية التي يباشرها المقاول تتوقف على الكمية المباعة وسعر البيع، فهو يواجه أخطار كون مداخلهم غير مؤكدة، فالمقاول هو العون الاقتصادي الذي يتحمل المخاطرة في ظل أسعار عائمة ويتخذ قراراته في وسط تسوده حالة عدم التأكد.[1]

ومن المساهمين في معالجة المقاولاتية أيضا j-baptiste say(1832) الذي يعد أول من أدخل مصطلح المقاول إلى النظرية الاقتصادية واعتبر الربح فئة من الدخل منفصلة عن الفائدة فهو نوع من الأجر الذي يحصل عليه من يقوم بتنظيم الإنتاج[2]، بالنسبة لـsay المقاول ليس بالضرورة هو الذي يملك رأس المال، إنه ذلك الذي يسير الموارد ويتحمل المخاطر حيث تتطلب المقاولة بشكل أساسي تسيير الموارد، وهو بذلك يؤكد قدرة المقاول على إستغلال رأس المال وتوظيفه في العملية الإنتاجية بكفاءة للحصول على الأرباح وكذلك ما ميز المقاول هو الإنتاج بشكل خاص بسبب تطبيق معارفه هذا التطبيق يستوجب الذكاء(الحكمة) والحس الحاد للحكم على الحاجات والوسائل والعمل على تلبيتها.[3]

ويميز فرانسيس ووكر Francis Walker1986 بين أولئك الذين يحصلون على فوائد عليه وأولئك الأفراد الذين يحصلون على الأرباح من خلال القدرات الإدارية لديهم وهو بذلك يشير إلى أن المقاولاتية تتمثل في القدرات الإدارية التي تمد المقاول للحصول على الأرباح.[4]، وكذلك نجد أعمال مارشال Marshal الذي اهتم بالمقاول في بداية القرن العشرين حيث تزامنت أعماله مع ظهور المؤسسات الكبيرة فهو يعتبر أن تحول الاقتصاد من الاعتماد على نظام الحرف الصغيرة التي يسرها العمال أنفسهم إلى المؤسسات الكبيرة المسيرة من طرف مقاولين رأسماليين يتطلب وجود طاقات كبيرة تتمثل في تسيير الإنتاج بطريقة تؤدي إلى جعل الجهد المبذول يقدم أحسن نتيجة ممكنة من أجل اشباع الحاجات الإنسانية ونلاحظ هنا أن مارشال لم يفرق بين المقاول والمسير حيث عرف المقاول بتسليط الضوء على قدراته التسييرية وعلى قدرته على تنظيم

---

[1] الداوي الشيخ، مرجع سابق، ص12.

[2] مارتين ريكيتس، اقتصاديات المشروع مقدمة في التنظيم الصناعي و نظرية المنشأة، ترجمة: محمود حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية ، 2008، ص.92

[3] قوجيل محمد، مرجع سابق، ص 4.

[4] مجدي عوض سليم مبارك، مرجع سابق، ص22.

عمل عدد كبير من الأشخاص.[1]، وبظهور دراسات العالم الكبير شومبيتر (1883-1950) Schumpeter الذي تبنى مدخل أنّ النظام الاقتصادي عندما يكون في حالة توازن بين العرض والطلب فإن المقاول هو الذي يكسر حالة التوازن المسيطر على النظام الاقتصادي، وذلك من خلال ما يقدمه من ابتكارات جديدة وأساليب إنتاج حديثة وأسواق ناشئة وقد عبر عنها شومبيتر بالمصطلح الشهير **التدمير الخلاق** حيث يتمكن المقاولون من كسر القيود، الحوافز والركود السائد في الأنظمة الاقتصادية فيتبعهم الآخرون، وتحدث النقلة الاقتصادية الإيجابية.[2]

فالمقاول حسب شومبيتر هو الشخص المبتكر وأن الابتكار مزيج من خمسة أنشطة مختلفة في تنظيم المشاريع هي[3]:

- المنتجات ⟵ إدخال سلعة جديدة
- الإنتـاج ⟵ إدخال طريقة إنتاج جديدة
- الأسواق ⟵ فتح أسواق جديدة
- المصدر ⟵ فتح مصدر جديد لتوريد المواد الخام أو نصف مصنعة
- الاحتكار ⟵ تنفيذ المؤسسة الجديدة لاي صناعة.

إذن المقاول عند شومبيتر يحقق التوليفات الجديدة من وسائل الإنتاج أي انّه يقوم بوظيفة الإبداع، هذا المصطلح يعرف على أساس[4]: أنّه أي تغيير يسمح بتحقيق أرباح جديدة، ولهذا الربح هو المكافأة العادلة للمقـاول الذي اخذ على عاتقه المخاطـــرة. ولقـد لقيـت آراء ومساهمات شومبيتر دعما وتأييدا من قبل العديد من الباحثين مثل[5]: كيشوف kichoff الذي أكد علة دور التفكيك الخلاق في أنّه القوة الدافعة للاقتصاد، وأكد كيرزنر kirzner1921 على دور المقاول في الحصول على الأفكار والمعلومات واستخدامها، وأكد على أهمية الحماس والنشاط لدى المقاول في اكتشاف الفرص المربحة واستغلالها وأطلق على ذلك

---

[1] نادية رباح، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها 2000-2009 ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر (غيرمنشورة)، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص ادارة أعمال جامعة الجزائر،2011-2012، ص17.

[2] أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك ، ريادة الأعمال، العبيكان للنشر،2019، ص17

[3] Montte .shaffer, Enterpreunariat inovation, A dissertation submited in partial fulfilment of the requirements for the degree of doctora of philosophy,college of business,may,2011, p42.

[4] الداوي الشيخ، مرجع سابق، ص 23.

[5] مجدي عوض سليم مبارك، مرجع سابق، ص ص،24-25

تعبير الشغف المقاولاتي. وقد تبنى كاصون casson1982 مثل ما فعل كيرزنر وجهة النظر القائلة بأنّ المقاول يتمتع بالقدرة على جمع البيانات بطريقة تؤدي إلى خلق فرص لتحقيق الربح.

من خلال هذه المقاربة حدد الاقتصاديون خمسة أدوار أساسية للمقاول هي[1]:

* متحمل للمخاطر أو مديرللمخاطر
* رأسمالي
* مبدع
* مقتنص للفرص
* منسق لمختلف الموارد النادرة

كان هدف البحث في المقاولاتية بالنسبة لهم هو الوصول الى فهم أكبر للتطور الاقتصادي ولقد توصل W.R Sandberg1992 إلى أن ضعف المنهج الوصفي الذي أعتمد لفترة طويلة لتفسير ظاهرة المقاولاتية هو السبب في تأخر فهمنا لها وكذلك ذهب W.B Gartner1998 إلى نفس الطرح، هذا ما جعل الانتقال في البحث في المقاولاتية من المقاربة الوصفية إلى العلوم السلوكية والتركيز على المهارات والصفات والقدرات التي يمتلكها المقاول.

## المطلب الثاني: المقاربة السلوكية

لقد تم التركيز في هذه المقاربة على المقاول من خلال دراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهر مجموعة من الباحثين قاموا بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص النفسية والاجتماعية التي سعت للإجابة عن الأسئلة التالية:[2] من هو المقاول؟ ما هي صفتاته وسماته؟ هل المقاولاتية غريزة تظهر في شكل مجموعة من الصفات الفطرية التي تولد مع المقاول؟.

تعود أولى الإسهامات إلى أعمال ماكس ويبر Max weber الذي قام بتحديد نظام القيمة الذي يفسر سلوك المقاولين على أنّه يقوم على أساس الاستقلالية وتملك السلطة، لكن يعتبر David McClelland أول من قام بدراسات عملية في مجال المقاولاتية طبقا لمبادئ نظرية العلوم السلوكية من خلال العمل الذي قام به تحت عنوان المجتمع المنجز 1961، ناقش السؤال لماذا تتطور بعض المجتمعات بشكل أكثر ديناميكية عن غيرها؟ وفي طرحه لهذا السؤال قام باستكمال العمل والفكر الذي بدأه Max weber حول أخلاقيات

[1] حمزة لفقير، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة مقاولي برج بوعريريج، مرجع سابق، ص 34.

[2] المرجع نفسه، ص35.

الإنسان البروتستانتي وروح المسؤولية حيث قام هذا الأخير بإجراء تحليل يتناول العلاقة بين الثقافة والتطور الاقتصادي للمجتمع، وقد تمثلت أفكار weber أن هناك سمات دينية معينة في المبادئ الأخلاقية البروستنتانية أدت إلى توليفة من عدم الإسراف، الإحساس بالواجب، الثراء الفكري والكفاح وأنّ هذه السمات المميزة أدت لظهور الرأسمالية.فـ McClelland افترض أنّ المبادئ والقيم السائدة في مجتمع معين خصوصا فيما يتعلق بالحاجة إلى الإنجاز تحتل أهمية قصوى في تطور المجتمع.[1]

قام ماكليلاند بوضع نظرية الخصائص السيكولوجية للمقاولين والتي من خلالها وضح خصائص المقاول والتي تتمثل حسب رأيه في[2] الحاجة المرتفعة للانجاز، الثقة الكبيرة بالنفس، يمتلك مهارات حل المشكلات، الإستقلالية، يتحمل المخاطر ويتحمل المسؤولية.

أما بالنسبة لـ William Gartner المقاول يتبنى مقاربة الفعل فإذا قام شخص بفعل خلق مؤسسة فهو مقاول وإن امتنع عن فعل الخلق فهو ليس مقاول.[3]

وميز landstrom في دراساته السلوكية للمقاولاتية بين توجهين هما التوجه التحليلي، وتوجه التحليل النفسي حيث تركز المنهجية الأولى على الخصائص والصفات المقاولاتية بينما تركز المنهجية الثانية على السلوك المقاولاتي الناتج عن تراكم خبرات وتجارب سابقة متعلقة بالبيئة المعاشة.[4] فمن خلال ما تعرضنا له من دراسات الباحثين في هذا المجال نستخلص الخصائص المميزة للمقاول وهي:

* الحاجة للانجاز؛ * رؤية واضحة؛
* تحمل المخاطر؛ * الاستقلالية وتحمل المسؤولية؛
* متسسامح وخلوق؛ * التحكم في الذات؛

[1] محمد قوجيل، مرجع سابق، ص9.

[2] حمزة لفقير، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة مقاولي برج بوعريريج، مرجع سابق، ص36.

[3] ليا بن صويلح، نحو مقاربة سسيولوجية لمقاربة الظاهرة المقاولاتية، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة 8-ماي1945،قالمة العدد13-2017، ص 462.

[4] حمزة لفقير، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة مقاولي برج بوعريريج، مرجع سابق، ص 36.

## المطلب الثالث: مقاربة سير النشاط المقاولاتي

جاء هذا الاتجاه لوضع الدراسة حول سمات المقاول جانبا ويهتم بالتركيز ودراسة ما يحدث في المقاولاتية، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات حول مايقوم به المقاول ففي مقال نشر عام 1989 بعنوان (what is an entrepreneur? Is the wrong question?) أدرك gartner بعدم كفاية نهج السمات، واقترح دراسة عن ما يفعله صاحب المشروع والتركيز على ما يقوم به المقاول وليس ما هو عليه.

وكان أول الباحثين الذين تبنوا مفهوم المقاولة على أنّها مجموعة من المراحل تتم خلال الزمن والتي تقود إلى إنشاء مؤسسة نجد sokol et shapero1982 اللذان حاولا تفسير انطلاق الحدث المقاولاتي بتبني هذا المنظور، وذلك بربط الحدث المقاولاتي بالعوامل الظرفية والفردية ولاحظوا أنّ نهاية كل مرحلة هي بداية لأخرى، كما أن هناك العديد من الباحثين الذين تبنوا هذه المقاربة منهم hernandez,sabourine et gasse[1] كلهم قدموا نماذج في المقاولة تعتبر كمرجع للعديد من الدراسات، واقترح bygrave (1989) ثم bygrave and hofer (1991) التعريف النهائي **(ج)** على أساس شرطين هما **(أ و ب)** حيث :

**أ:** حدث مقاولاتي يؤدي إلى خلق أو إنشاء جديد، منظمة جديدة من أجل استغلالها.

**ب:**عملية تنظيم المشاريع أو المسار المقاولاتي تشمل جميع الوظائف، الأنشطة والإجراءات لاقتناص الفرص وخلق منظمة لاستغلالها.

**ج:**هوالمقاول الذي يقتنص الفرصة وينشئ المنظمة لاستغلالها.وهكذا تم تمثيل هذا التطور.

**الشكل رقم01: مفهوم المقاولاتية حسب bygrave and hofer (1991)**

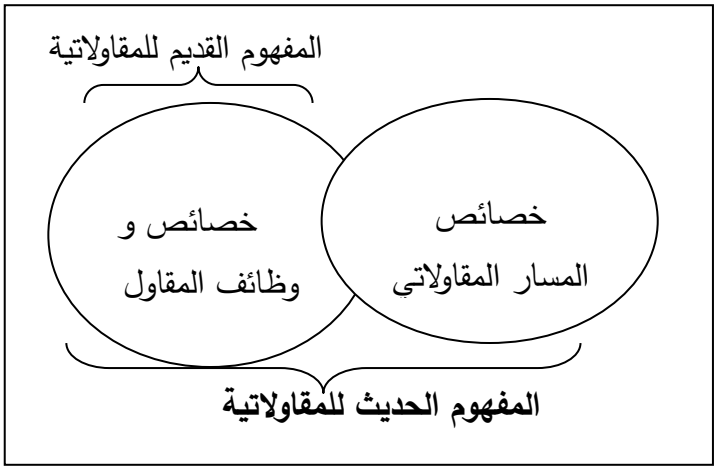


**Source :** Michelle, Cadre et entreprenariat mythes et réalités, p. 09

[1] منيرة سلامي، مرجع سابق، ص28.

ولقد حدد bygrave and hofer (1991) خصائص العملية المقاولاتية كما يلي: [1]

- تنشأ من إرادة الإنسان وجوهرها هو المقاول؛
- تحدث على مستوى مؤسسة فردية؛
- تنطوي على التغيير؛
- عملية شاملة تقييمها يكون بالنظر إلى كل النظام الصناعي؛
- عملية ديناميكية؛
- تحتوي على عدد كبير من المتغيرات في الحدث المقاولاتي (عدد وتموقع المنافسين، الموارد حاجات الزبائن)؛
- تتضمن نوعا من عدم الاستمرارية؛
- تتمتع بالذاتية لحد كبير.
- نتائجها حساسة جدا للأوضاع المبدئية التي تتخذها هته المتغيرات.

أما فيكاتارامان (venkarataramane 1997) الذي اهتم بمفهوم خلق وإنشاء النشاط وأعطى تعريف للمقاولاتية في كيفية انبثاق الفرص الربحية المتعلقة في خلق منظمة ما أو مشروع جديد أو السلع والخدمات التي تم اكتشافها وابتكارها (...) و بالتالي تضمن مفهوم المقاولاتية هنا من خلق وانشاء المشروع إلى إنتاج سلعة أو خدمة وأدخل الفرصة في مجال المقاولاتية.

بالنسبة للباحث Morris 1998 حدد سبع وجهات نظر لتطور ونمو حقل المقاولاتية، كما أكد على أهمية المقاولة من خلال الخلق والابتكار وتمثلت وجهات النظر في: خلق الثروة، خلق مشروع، خلق الإبداع، خلق التغيير، خلق العمالة، خلق قيمة، خلق النمو.

ويعرف Michael and Ireland 2004 المقاولاتية أنها مجال تابع للسيرورة الاجتماعية للمنظمة من خلال الأفراد وفرق العمل لخلق ثروة بواسطة توافق جديد للموارد من أجل اكتشاف الفرص [2]. ومن ناحية مراحل العملية المقاولاتية، عرض Gartner لأعمال ثمانية باحثين آخرين وعرف من خلالها ستة تصرفات أو سلوكات شائعة تمارس في العملية المقالاتية وهي: تعريف وتقييم الفرصة، تجميع الموارد، إنتاج المنتج،

[1] Michelle Coster, cadre et entreprenariat mythes et réalités, acte de la journée du 06 juin2002.organisée par E.M lyion Ecully Cadres et Entrepreneuriat, Mythes et Réalités, Les Cahier de Cadres 2003, pp 9-10.

[2] مجدي عوض سليم مبارك، مرجع سابق، ص ص28-29

بناء المنظمة، الاستجابة لمتطلبات المجتمع والتشريعات والقوانين الحكومية المختلفة، تسويق المنتجات والخدمات.[1]

إن المقاولاتية لا ترتكز فقط على البحث في الشخصية أو صفة إنسانية أو وظيفة اقتصادية فقد وجب دراستها من ناحية السيرورة والتركيز على كل الجوانب.

## المبحث الثالث: أهمية المقاولاتية

إن ظاهرة المقاولة مرتبطة بالنشاط الاقتصادي فهي تؤثر وتتأثر بالمؤشرات والنمو الاقتصـــادي وأهميته تكمن في أهمية و دور المقاول من خلال ظاهرة المقاولاتية و إنشاء المشاريع الصغيرة ومزاياها العديدة في المجتمع وفي النمو الاقتصادي والانشطة الاقتصادية وتوفير مناصب شغل، يؤكد ماكليلاند على أن العامل الرئيس لتنمية أي بلد ليس التكنولوجيا وليس المال وإنما الأفكار الابداعية.

### المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية

يمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية في ما يلي:

**أولا: إنشاء المؤسسات**

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، والتي يكن اعتبارها مشروعات مقاولاتية.[2] ويمكن عرض التجربة لأمريكية من خلال المواصفات المحددة من طرف الوكالة الأمريكية لإنعاش المقاولات الصغيرة والمتوسطة والتي تضم 500 شغل تشكل 99.7% من المقاولات الأمريكية فمن بين 24 مليون مقاولة نجد 15000 فقط تشكل المقاولات الكبرى، كما أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تساهم 100% من خلق فرص الشغل وبأكثر من50%من القيمة المضافة الوطنية.[3] أما عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال سنة 2019 موضح في الجدول التالي:

[1] حمزة لفقير، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة مقاولي برج بوعريريج، مرجع سابق، ص40.

[2] ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، ط 5، المسيرة للنشر، الأردن، 2014، ص 23.

[3] عبد القادر شارف، لعلا رمضاني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المقاولاتية مقاربة نظرية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال،2017، ص 244.

**الجدول رقم: 01 يوضح عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال سنة 2019**

| نوع المؤسسات | عدد المؤسسات | النسبة% |
|---|---|---|
| المؤسسات المصغرة 10 عمال | 1136787 | 97 |
| المؤسسات الصغيرة 10الى 49 عامل | 30471 | 2.6 |
| المؤسسات المتوسطة من 50 الى 249 عامل | 4688 | 0.4 |
| المجموع | 1171945 | 100 |

**source:** bultin information statistique de la PME,N35,p8www.Mdipi.gov.dz

وتتمثل الأهمية الاقتصادية لهذه المشاريع أو المؤسسات في:

1- **جذب المدخرات:** الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على جذب المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي ولكنهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة حيث من المعروف أن طلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، من ثم فإن المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مشروع من مشروعات الصناعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للإنفاق الترفي أو إيداعها في البنوك، وهكذا فإن انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء تشغيل هذه الصناعات تجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين اللذين يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم. [1]

2- **زيادة الناتج المحلي:** تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه ظاهرة المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصاي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواءً للمستهلك أو الوسيط، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة، كما تحقق ارتفاع في معدلات الإنتاجية في عوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام، كما أنها تمثل مناخا مناسبا للتجديد والابتكار، مما يرفع إنتاجية العامل باستمرار،

[1] عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة الأغواط، ص9-10.

بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات تساهم من التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة الحجم المحلي وتنوعه، بشموله للعديد من المنتجات البديلة أو المكملة. [1]

**3- تنمية الصادرات:** إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قصية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجزا كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعاتها وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الأسواق العالمية لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا أنه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير منها المرونة والتخصص. [2]

**4- الإسهام في تنويع الإنتاج نظرا لتباين مجالات إبداع المقاولين، وإيجاد أسواق جديد.**[3]

**ثانيا: النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل**

إنّ نموذج المرصد العالمي GEM يدرس العلاقة بين النمو الاقتصادي والنشاط المقاولاتي والشكل الموالي يوضح هذا النموذج:

[1] محمد علي الجودي، مرجع سابق، ص 44.

[2] عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، مرجع سابق، ص9-10.

[3] مجدي عوض سليم مبارك، مرجع سابق، ص 39.

**الشكل رقم:02 يوضح تأثير النشاط المقاولاتي على النمو الاقتصادي**

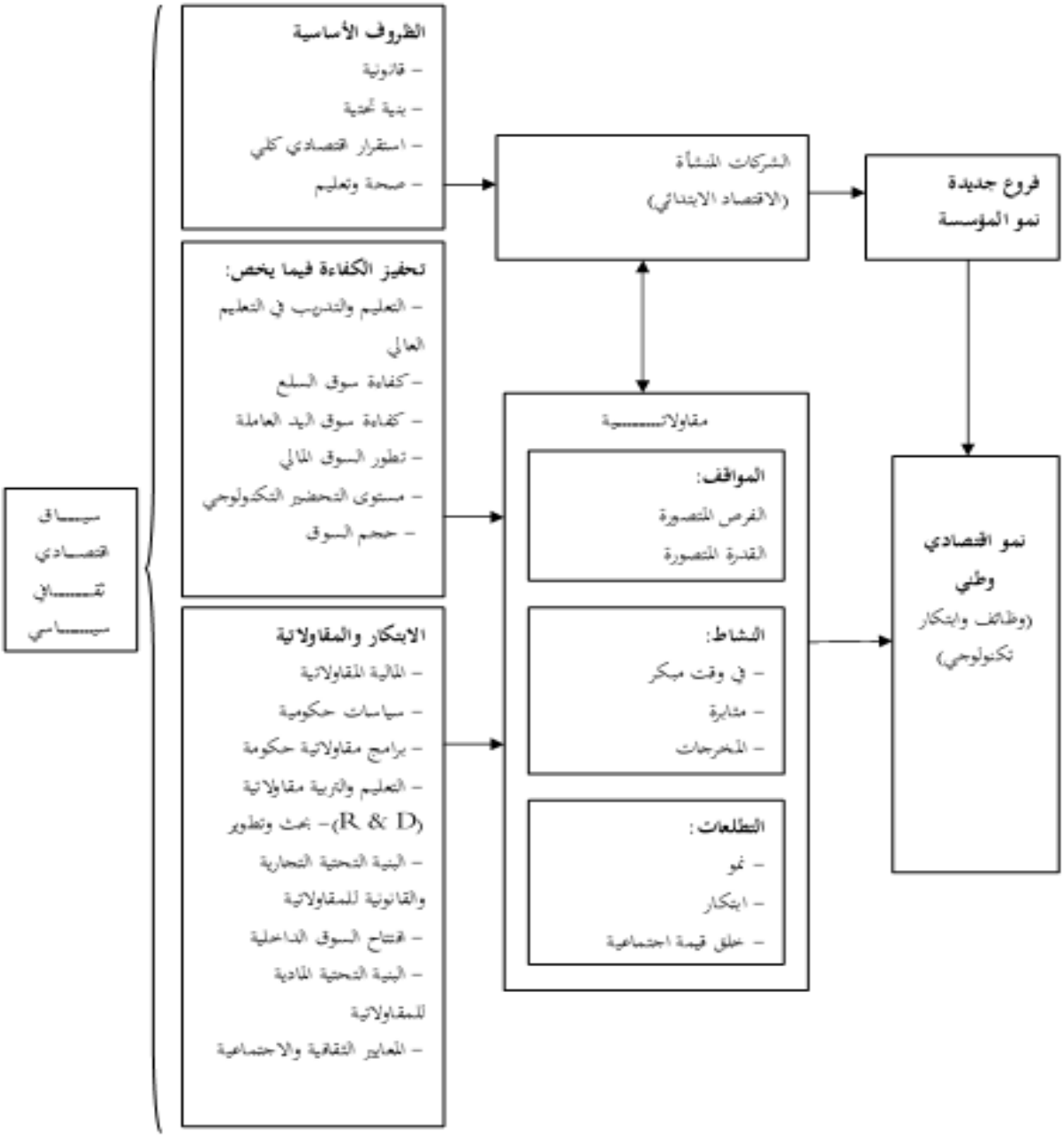


**المصدر**: محمد قوجيل، مطبوعة دروس في المقاولاتية، ص13.

يوضح نموذج المرصد العالمي أن النمو الاقتصادي الذي يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل الناتجة يكون نتيجة الديناميكية الاقتصادية المتمثلة في إنشاء وتوسع أو إعادة تشغيل، وحتى غلق المؤسسات، هذه الديناميكية تتأثر بنشاط كل المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة والمصغرة الموجودة والتي تزاول نشاطها، اضافة إلى المؤسسات الجديدة التي تنتج في إطار تزامن وجود فرص مقاولة مع القدرة على المقاولة من طرف الأفراد ( الكفاءة والدوافع )، كل هذا يكون ناتج عن ظروف معينة تمتزج فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.إن العمل على نشر روح المقاولتية سوف يؤدي إلى تزايد المقاولين

المبدعين القادرين على خلق هذه المؤسسات وتطويرها مما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا يجب رسم استراتيجية للتنمية التي تقوم على القرارات الأساسية التي ترسم الخطوط العريضة لبلوغ أهداف محددة، ومن أهم الشروط الأساسية لنجاح استراتيجية التنمية العمل على تنمية المبادرات الخاصة ولتدخل الدولة في ترقية الاستثمار خاصة تحفز الوحدات الاقتصادية بالاستثمار في مجال المشاريع الصغيرة والتي تعد من أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب شغل وجلب الثروة، فهي إلى جانب الاستثمارات الكبرى، بإمكانها رفع تحديات التنافسية والتنمية وغزو الأسواق الخارجي.[1]

## المطلب الثاني: الأهمية الإجتماعية

بالإضافة للأهمية الاقتصادية للمقاولاتية يمكن أن نحصي الأهمية الاجتماعية من خلال ما يلي:

**1-عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة:** تعمل المقاولة على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية ( صناعة، تجارة، خدمات، مقاولات)، وفي الانتشار الجغرافي تحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة و زيادة فرص العمل، تقليل الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية.

**2-المساهمة في تشغيل المرأة:** تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسب والخياطة، كما تساعد المقاولاتية المرأة على البدأ بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصادالوطني.

**3-الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن:** يعد وجود المقاولين والمنظمات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الأمور الأساسية في تثبيت وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن والتي تتركز فيها عادة المننظمات الكبيرة لذا لابد من وجود برامج تنموية تساعد التخفيف مــن الفقر والبطالة وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من هجرة إلى المدن حيــث التلوث والضغط علــى خدمات البنية التحتية.[2]

---

[1] محمد قوجيل، **مطبوعة دروس في المقاولاتية سنة أولى ماستر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2016-2017، ص-ص 12-14.

[2] عبد القادر شارف، لعلا رمضاني، **مرجع سابق**، ص 243.

**4-التخفيف من المشكلات الاجتماعية:** ويتم من خلا ما توفره هذه المؤسسات المصغرة والصغيرة على مناصب الشغل سواء صاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تساهم في في حل مشكل البطالة ومـا تنتجه من سلع وخدمات موجهة للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل الذي بيدي الاحساس بالتآزر والتآخي..إن المؤسسات المصغرة والصغيرة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهمش والفراغ عن طريق منحهم مناصب عمل.[1]

**5-ترقية روح المبادرة:** تؤكد مختلف الدراسات المهتمة بالتنمية الصناعية على أن أعمال المقاولة هي منبع المبادرة بفضلها شهدت مختلف الاقتصاديات بروزمنظمين تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي ريغان سنة 1985 بقوله * تأتي معظم الابتكارات والأعمال الجديدة، والتقنيات والقوة الاقتصادية في الوقت الراهن من دائرة صغيرة، ولكن آخذة في النمو من الأبطال الذين هم رجال الأعمال الصغيرة، والمنظمون الأمريكيون ذو كفاءة وجرأة يتحملون مخاطر كبيرة في سبيل الاستثمار وابتكار المستقبل على هذا الأساس يبرز دور أعمال المقاولة في ترقية روح المبادرة الذاتية المهارة بعكس المؤسسات الكبيرة التي توفر هذه الفرصة.[2]

[1] مير أحمد وآخرون، دور المقاولة الصغيرة في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، دراسة ميدانية لمجموعة من المقاولات الصغيرة بالمسيلة، مجلة آفاق علوم الادارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد04، سنة 2018، ص 406.

[2] محمد علي الجودي، مرجع سابق، ص47.

## خلاصة الفصل الأول:

كخلاصة لهذا الفصل فإننا حاولنا إعطاء لمحة عن تاريخ وتطور المقاولاتية، كما تطرقنا الى مختلف النظريات المفسرة لظاهرة المقاولاتية التي مرت عبر ثلاث مراحل المقاربة الوظيفية المقاربة السلوكية و مقاربة سير النشاط المقاولاتي، كما حاولنا اعطاء مفهوم دقيق حسب الدراسة للمقاولاتية و المقاول الذي يعتبر الفاعل الرئيسي في النشاط المقاولاتي و في الأخير بيننا الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية لظاهرة المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

# الفصل الثاني

## المؤسسات المصغرة، واقعها وسبل دعمها

**تمهيد:**

للمؤسسات المصغرة دور هام في الدول النامية لا يقل عن دورها في الدول المتقدمة، بصفتها قطاعا يساهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وبالرغم من أن هذه المؤسسات لا تحظى إلا بدعم محدود من الحكومات في معظم الدول النامية، إلا أنها تنجح في الاستمرار والنمو، بفضل قدرتها على التجديد والابتكار والتوصل إلى طرائق مبتكرة في الإنتاج والتسويق. فالمؤسسات المصغرة تميل بحكم طبيعتها إلى الابتكار، وكما يقول جوزيف شومبيتر، فإن الابتكار وروح الإبداع عامل أساسي من عوامل الإنتاج، شأنه في ذلك شأن رأس المال واليد العاملة.

ونظرا للأهمية الاقتصادية التي أصبحت تحظى بها المؤسسات المصغرة فقد تم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفهوم المؤسسات المصغرة وخصائصها؛
- المبحث الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تنميتها.

## المبحث الأول: مفهوم المؤسسات المصغرة وخصائصها

### المطلب الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع صعوبة وضع تعريف دقيق وموحد للمؤسسات ص وم إلى تركيبة هذا النوع من المؤسسات، وإلى طبيعة النظرة التي تتبناها الجهات المهتمة بهذا القطاع، وكذلك إلى اختلاف الأماكن ومجالات النشاط، فاقتصاديات الدول المتقدمة تختلف تماما عن اقتصاديات الدول النامية من حيث مستويات النمو والتكنولوجيا المستخدمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والمحيط الذي تتواجد ضمنه هذه المؤسسات، ويمكن إرجاع الصعوبات التي تواجه وضع تعريف دقيق وموحد لهذا القطاع إلى ثلاثة عوامل أساسية هي:[1]

**أولا: العوامل الاقتصادية:** وتتمثل فيما يلي:

**1-اختلاف مستويات النمو:** وخصوصا بين الدول، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية كالولايات المتحدة واليابان وألمانيا تعتبر كبيرة في الدول النامية كالجزائر مثلا، كما أن ظروف النمو الاقتصادي والاجتماعي تختلف من فترة لأخرى، بالإضافة إلى أن المستوى التكنولوجي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي.

**2-تنوع الأنشطة الاقتصادية:** وهو ما يؤثر على أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير تلك التي تعمل في التجارة أو قطاع الخدمات أو الزراعة، فالتصنيفات تختلف من قطاع لآخر حسب الحاجة إلى العمالة ورأس المال والمستوى التكنولوجي المستخدم، والمؤسسات الصناعية تحتاج إلى أموال ضخمة ويد عاملة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدمية وهو ما يزيد من صعوبة تحديد تعريف دقيق.

**ثانيا: العوامل التقنية**

يتمثل العامل التقني في مستوى الاندماج في المؤسسات، فكلما كانت المؤسسة أكثر اندماجا كلما كانت عملية الإنتاج أكثر توحدا وتمركزا في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر والتوسع،

[1] كمال دمدوم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج، مجلة دراسات اقتصادية، العدد: 02، 2000، ص 158.

بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة وموسعة على عدد من المؤسسات فإن ذلك يؤدي إلى ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

**ثالثا: العوامل السياسية**

تتمثل العوامل السياسية في مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم المساعدات له، وتذليل الصعوبات التي تعترض طريق ترقيته ودعمه، ويخضع هذا العامل إلى رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات والمهتمين بشؤون هذا القطاع.

## المطلب الثاني: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن محاولة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستند إلى معيار واحد فقط بل إلى مجموعة من المعايير مثل: حجم العمالة، رقم الأعمال، حجم رأس المال المستثمر، حصة المؤسسة في السوق، طبيعة الملكية والمسؤولية ... وغيرها من المعايير، لذا فإن وضع تعريف دقيق وجامع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستند إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات التي توضح الخصائص المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، وإجمالا يمكن تصنيف المعايير التي يستند إليها التعريف في مجموعتين رئيسيتين هما:

- المعايير الكمية؛
- المعايير النوعية؛

**أولا: المعايير الكمية:** وتتمثل فيما يلي:

**1-معيار العمالة:** حسب هذا المعيار يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى: مؤسسات مصغرة وهي التي لا يزيد عدد العمال الذين تشغلهم عن 10 عمال، وتغطي هذه المؤسسات جميع مجالات النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الصناعات الحرفية والتقليدية والمنزلية، ومؤسسات صغيرة ومتوسطة وهي المؤسسات التي توظف عددا من العمال يتراوح بين 10 و500 عامل.[1]

**2-المعيار المالي:** ويستند هذا المعيار إلى عدد من المؤشرات تتمثل في: رأس المال المستثمر، رقم الأعمال، ويعترض تطبيق هذا المعيار انتقادات منها: اختلاف حجم رأس المال المستثمر واختلاف المبيعات

[1] وفا عبد الباسط، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 16.

من سنة لأخرى سواء بالزيادة أو بالنقصان، بالإضافة إلى التأثير الذي يمارسه معدل التضخم على الأموال، فما يعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة خلال فترة ما قد لا يكون كذلك خلال فترة أخرى.[1]

**ثانيا: المعايير النوعية:** وتتمثل في:

**1-نوع الملكية:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها في معظمها مملوكة من طرف أفراد وخواص، وقد تكون ملكيتها تابعة لمؤسسات أو هيئات عمومية، كما أنها قد تكون مختلطة.

**2-الإستقلالية:** ونعني بها استقلالية الإدارة والعمل، فقرارات المؤسسة تتخذ من طرف مديرها أو مالكها دون أي تدخل من أطراف أو هيئات خارجية أخرى، وصاحب أو أصحاب المؤسسة يتحملون مسؤولياتهم كاملة اتجاه الغير.[2]

**3-محلية النشاط:** ويقصد به النطاق المكاني الذي تمارس فيه المؤسسة نشاطها وخصوصا نشاط الإنتاج.

## المطلب الثالث: التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر عملية وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة لا غنى عنها فهي تفيد في وضع استراتيجيات التنمية للدولة ووضع السياسات والخطط التي تساعد على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما أنها تفيد أيضا في معرفة وحصر المستفيدين في هذا القطاع، ومن ثم إعداد برامج الدعم والمساعدة، ونظرا لاختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول نجد غياب تعريف متّفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبعض الدول تعتمد على القانون في تعريفها كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وبعض الدول والمنظمات يكون تعريفها إداريا مثل ما هو عليه الحال بالنسبة لألمانيا وهولندا، ولهذا سنحاول تقديم بعض التعاريف الدولية، ثمّ نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر.

### أولا: تعريف الاتحاد الأوربي

حدّد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 من طرف الاتحاد الأوربي ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: عدد المستخدمين، رقم الأعمال أو الميزانية السنوية، درجة استقلالية المؤسسة، حيث عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: [3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 17.

[2] كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 42.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص وم في الجزائر، الدورة العامة العشرون، جوان، 2002، ص06.

- المؤسسة المصغّرة هي مؤسسة تشغّل أقل من 10 أجراء؛
- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغّل أقل من 50 أجيرا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 07 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 05 ملايين أورو؛
- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغّل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

**ثانيا: تعريف منظمة العمل الدولية ILO**

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة بأنها: " وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في الدول النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها قد يستأجر عمالا أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جدا وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكون مداخيلها غير منتظمة وتوفر فرص عمل غير مستقرة وتدخل ضمن القطاع غير الرسمي وهي غير مسجلة ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية ".[1]

ومما يلاحظ على هذا التعريف أنه قد اعتمد على المعايير التالية لتمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: [2]

- مؤسسات فردية يملكها ويديرها شخص واحد لحسابه؛
- تعمل في المناطق الحضرية فقط، مع أنها تتواجد أيضا في المناطق الريفية؛
- رأسمالها صغير جدا ولم يحدد حدا أقصى له وتستخدم كفاءات ضعيفة؛
- الدخل فيها غير منتظم وتوفر فرص عمل محدودة وهو غير صحيح على إطلاقه؛
- تدخل في إطار القطاع غير الرسمي وهذا لا ينطبق على جميعها.

**ثالثا: تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO:**

عرفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المؤسسات الصغيرة في الدول النامية بأنها تلك المؤسسات التي يعمل بها من 15 إلى 19 عاملا، أما المتوسطة فهي التي يعمل بها من 20 إلى 99 عاملا.[3]

---

[1] محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، 25 / 28 ماي، 2003، ص 02.

[2] المرجع نفسه، ص 02.

[3] المرجع نفسه، ص 02.

**رابعا: تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا:**

اعتمد اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا على معيار العمالة كمعيار أساسي للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، حيث قام بتقديم التعريف التالي: [1]

- من 01 إلى 09 عمال ..... مؤسسات عائلية وحرفية؛
- من 10 إلى 49 عامل ..... مؤسسات صغيرة؛
- من 50 إلى 99 عامل ..... مؤسسات متوسطة؛
- أكثر من 100 عامل ..... مؤسسات كبيرة.

**خامسا: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

إدراكا منها بأهمية المؤسسات ص وم في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات ص و م تعريفا مفصّلا رسميّا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم الصادر في 2001/12/12،حيث أعطى المشرّع تعريفا يضع حدّا للفراغ القانوني الحاصل، والجدل القائم حول هذا الموضوع، وهنا ينبغي التذكير بأنّ الجزائر قد تبنّت ميثاق بولوني "La charte de Bologne" في تعريفه للمؤسسات ص وم، في جوان 2000، وهو ميثاق يكرّس التعريف الذي حدّده الاتحاد الأوربي سنة 1996 والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء، وقد تضمّن القانون التوجيهي التعريف التالي للمؤسسات ص وم:[2]

" تعرّف المؤسسات ص و م مهما كانت طبيعتها القانونية بأنّها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات والتي تشغّل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية ".

بالإضافة إلى التعريف السابق تضمن القانون التعاريف المفصّلة التالية:

- المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغّل ما بين 50 إلى 250 شخص، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار.
- المؤسسة الصغيرة وهي التي تشغّل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

[1] عثمان لخلف، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، غير منشورة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994، ص14.

[2] القانون رقم 01-18 مؤرخ 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- المؤسسة المصغّرة وهي التي تشغّل ما بين 01 إلى 09 عمّال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دج.

ويمكن تلخيص هذه التعاريف في الجدول التالي:

**الجدول رقم 02 : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني**

| المؤسسة | المستخدمون | رقم الأعمال | الميزانية السنوية |
|---|---|---|---|
| **مصغرة** | من 01 إلى 09 | أقل من 20 مليون دج | أقل من 10 مليون دج |
| **صغيرة** | من 10 إلى 49 | أقل من 200 مليون دج | أقل من 100 مليون دج |
| **متوسطة** | من 50إلى 250 | من 02 إلى200 مليون دج | من 100 إلى500 مليون دج |

**المصدر**: القانون رقم 01-18 مؤرخ 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## المبحث الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن توضيح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتضح أكثر من خلال عرض خصائصها ومميزاتها، فهي تتميّز بمجموعة من الخصائص تميّزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وتجعلها قادرة على منافسة المؤسسات الكبيرة، كما تجعل منها خيارا اقتصاديا واستراتيجيا جذّابا ويمكن حصرها فيما يلي:

### المطلب الأول: الملكية المحلّية وسهولة التأسيس

عادة ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مملوكة لأشخاص يقيمون ضمن المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكّم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنيين قاطنين في المجتمع المحلي، ممّا يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار العمالة، وخلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة أي استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي.

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجها إلى رؤوس أموال صغيرة نسبيا لذا نجد أنّ أصحاب المؤسسات ص وم يعتمدون على مدخراتهم ومواردهم الشخصية في

التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، وإذا تم اللجوء إلى التمويل الخارجي فإنه يقتصر على الأصدقاء والأقارب، وهذا يعني أنّ الاعتماد على التمويل البنكي الكلاسيكي يكون ضعيفا بسبب: [1]

- عدم قدرة أصحاب المشاريع على تقديم الملفات البنكية اللازمة؛
- عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القروض.

## المطلب الثاني: القابلية للإبداع والابتكار

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفض بتوفير السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكلفة، في حين نجد أنّ أغلب المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا، مقارنة مع ذوي الدخل الضعيف، لهذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على التقليل من أوجه عدم المساواة وهذا بتوفير وتلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل المنخفض من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على توفير الخيار أمام المستهلكين بعرضها لعدة أنواع من السلع والخدمات.

كذلك تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان إلى الابتكار والإبداع في منتجاتها، وهذا راجع إلى أنّ هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بأحجام كبيرة، لهذا فهي تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات عن طريق التركيز على الجودة والبحث عن الجديد والمبتكر وتشجيع العاملين على الاقتراح وإبداء الرأي في مشاكل العمل مما يخلق مناخا مساعدا على الإبداع والابتكار[2]، ففي اليابان مثلا تعزى نسبة 52% من الابتكارات إلى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكونها معبّئا فعّالا للموارد البشرية والمادية، نظرا لتوافر الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفعالية بدرجات أعلى مما في المؤسسات الكبيرة، وتتحقق هذه الكفاءة

[1] إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف 25 – 28 ماي، 2003، ص 04.

[2] علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، سلسلة عالم الإدارة، دار غريب للطباعة والنشر، مصر 1999، ص 22.

[3] محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، سلسلة المدرب العملية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، ص 21.

والفعالية عن طريق قدرتها على الأداء والانجاز في وقت قصير نسبيا وسهولة الاتصال بالعملاء والموردين بالإضافة إلى تأثير الدوافع الشخصية لأصحاب المؤسسة في الحفاظ عليها بما يكفل لها النجاح والتفوق.[1]

## المطلب الثالث: القدرة على المناولة

وهي تمثّل وسيلة دعم للمؤسسات الكبرى، وتمثل نوع من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبرى ومؤسسات مقاولة *Sous Traitantes* تتميّز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف مع شروط التعاون، حيث أنّ هناك شكلين من التعاون هما: [4]

**1-التعاون المباشر:** ويتمّ عن طريق العلاقة التي تجمع المصانع المنتجة التي يكون إنتاج أحدها وسيطا لإنتاج آخر، وهذا الشكل من التعاون يساهم في خلق مناصب الشغل كما ينمّي الصناعة.

**2-التعاون غير المباشر:** يؤدّي هذا النوع من التكامل إلى دعم نظام تقسيم العمل والتخصّص، حيث يتيح الفرصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتتخصّص في إنتاج معين وفي حدود إمكانياتها الإدارية والفنّية، وهذه النشاطات لا تتدخّل فيها المؤسسات الكبرى.

كما أن العديد من المناطق في العالم تكون على شكل مدن صغيرة ومناطق ريفية، حيث أنّ المنتجات تصل أسواقها بصفة محدودة وغير كافية لتغطية طلبات المستهلكين في تلك المناطق، ولكي يتمّ تغطية هذا النقص هناك تنشأ مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متخصّصة في إنتاج وتصنّيع المنتجات كثيرة الطلب وبكمية محدّدة حسب الطلب، وهكذا تقوم بتغطية الطلب الناقص.

## المطلب الرابع: مرونة الإدارة وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة

تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التكيف مع ظروف العمل المختلفة ويرجع ذلك إلى الطابع غير الرسمي في التعامل مع العملاء أو العاملين وبساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرارات، بحيث لا توجد لوائح مقيدة بل ترجع عملية اتخاذ القرارات إلى خبرة صاحب المؤسسة، كما يلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة، على العكس من المؤسسات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرارات ورسمية العلاقات وتدرجها.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 15.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 26.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها لا تستعمل مستوى عال من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب استثمارا كبيرا ولا يد عاملة ذات اختصاص عال، مثل قطاع النسيج وتفصيل الملابس، لذا فهي تستخدم تكنولوجيا أقل تناسب الظروف المحلية ولا تحتاج إلى استيراد تكنولوجيا عالية.[1]

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير احتياجات المؤسسات الكبيرة من المواد والخدمات وتشتري منتجاتها، كما أنها تعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة وتأهيل اليد العاملة من خلال المناولة، فالعلاقة بينها وبين المؤسسات الكبيرة علاقة تبادلية واعتمادية ونجاحها يتوقف على مدى قوتها واستمراريتها.[2]

## المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تنميتها

أصبحت فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في التطور الاقتصادي والاجتماعي وقدرتها على تحقيق الثروة ومناصب الشغل أمرا معروفا في الدول المتقدّمة، ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، من خلال مساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي وما توفره من مناصب شغل، لذا فإننا سنتعرض لدور هذه المؤسسات في الإقتصاد الوطني، وأهم المشاكل والمعوقات التي تعترض سبل ترقيتها.

### المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

يعود التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى الخصوصيات التي تتميز بها هذه الأخيرة، فسهولة إنشائها وحجمها الصغير يجعلها أكثر مرونة وسهلة التسيير، ممّا يمكّنها من أداء وظائفها، ويمكن تلخيص أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في التشغيل وفي خلق القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام كما يلي:

[1] فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كاتية بوروبة، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف 25 – 28 ماي، 2003، ص 04.

[2] ناجي بن حسين، آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب الكبير، العدد: 02، 2004، ص 92.

**أولا:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل**

يؤدي خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوّرها إلى زيادة في خلق مناصب شغل جديدة وبذلك الحدّ من مشكل البطالة، وفي الجزائر وحسب نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسداسي الأول 2019 فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019 بلغ 642913 مؤسسة تشغّل 1676196 عامل، وهذا ما يوضّحه الجدول التالي:

**الجدول رقم 03: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النوع للسداسي الاول 2019**

| نوع المؤسسة | عدد المؤسسات | النسبة % | عدد العمال | النسبة % |
|---|---|---|---|---|
| خاصة | 500854 | 77.90 | 1625729 | 96.99 |
| عامة | 599 | 0.09 | 50467 | 3.01 |
| نشاط حرفي | 141460 | 22.00 | | |
| المجموع | 642913 | 100 | 1676196 | 100 |

**source** : www.Mdipi.gov.dz,opcit,p-p,7-14

تمثّل المؤسسات الخاصة الصدارة في العدد، إذ أنّها تضم 500854 مؤسسة لسنة 2011 بنسبة تقدر بـ 77.9% من مجموع المؤسسات، وتشغّل 1625729 شخصا بنسبة تقدر بـ 96.99% من مجموع عدد العمال في القطاع، فهيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يختلف عن نظيره في الدول المتقدمة، وهي تسيطر على جل القطاعات الاقتصادية.

**ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة**

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في خلق وتحقيق القيمة المضافة، فقد ساهمت في سنة 1990 بما يقارب من 40% من القيمة المضافة، منها 80% من القيمة المضافة في أنشطة الخدمات، و 65% في التجارة، كما ساهمت في نفس السنة بـ20% في الصناعة خارج المحروقات، و20% في قطاع الأشغال العمومية والبناء، وبلغت القيمة المضافة التي حققّها القطاع العمومي 617.4 مليار دج سنة 1994، وهي تمثّل نسبة 53.5% من القيمة المضافة الإجمالية الوطنية، بينما قاربت القيمة التي حققها القطاع الخاص ( معظمه مؤسسات ص وم) 538.1 مليار دج[1].

أما خلال الفترة 2001-2007 فقد كانت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في تزايد مستمر حيث ارتفعت من نسبة 84.68% في سنة 2002، لتصل إلى 87.36 % خلال سنة 2007 الأمر الذي يعكس فعالية السياسات والجهود المبذولة لتشجيع القطاع الخاص خصوصا المؤسسات الصغيرة

[1] عثمان لخلف، مرجع سابق، ص 15.

والمتوسطة، بينما كانت مساهمة القطاع العام في تناقص مستمر حيث مثّل 12.64 % سنة 2007 في حين بلغت في سنة 2002 نسبة 15.32%، الأمر الذي يرجع أساسا الى عملية خوصصة المؤسسات العمومية.

**ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام**

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في تكوين الناتج الداخلي الخام، ففي الجزائر فإننا نجد أن القطاع الخاص (المؤسسات الخاصة) والذي يهيّمن أساسا على قطاعات الزراعة، التجارة، الأشغال العمومية، البناء والخدمات بصفة عامة، يساهم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

إن القطاع الخاص الذي يمثّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بنسبة عالية في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات مقارنة مع القطاع العام الذي يشهد تراجعا في مساهمته في الناتج الخام خارج المحروقات، ففي سنة 2001 ساهم القطاع الخاص بنسبة 76.4%، وبقي في الارتفاع من سنة لأخرى، ليساهم في سنة 2007 بنسبة 80.8% من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

## المطلب الثاني: معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تشكّل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات الجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق، لذا أصبح من الضروري تشخيص قطاع المؤسسات ص و م والمعوقات التي تقف في سبيل تنميته، وفي هذا الإطار نحاول إبراز معوّقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت ناتجة عن المحيط القانوني أو المالي أو مشاكل العقار الصناعي، ويمكن تلخيص أهم هذه المعوقات والمشاكل فيما يلي:[1]

**أولا: المعوقات المرتبطة بسوق العمل:** ونذكر من بينها:

- نقص المسيرين الإداريين، الإطارات الكفؤة، التقنيين المؤهلين؛
- عدم ملائمة التكوين الخاص بالوسائل التقنية المتطورة في مجال تسيير اقتصاد السوق (إدارة الأعمال، تسيير الإنتاج والنوعية، التسويق، التصدير، الموارد البشرية)؛
- نقص الاستثمار في مجال التكوين.

**ثانيا: المعوقات المرتبطة بمصادر المعلومات:** ومن بينها نذكر ما يلي:

[1] عبد الفتاح بوقنة، مشروع استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة فضاءات، العدد: 02، مارس، 2003، ص 06.

- النقص الفادح في المعلومات الاقتصادية المرتبطة بالأسواق والمؤسسات والأنظمة والقوانين؛
- ضعف إن لم نقل انعدام استعمال الإنترنت.

**ثالثا: المعوقات المتعلقة بالإدارة والمنشئات العمومية:** ومن بينها:

- عدم ملائمة الإدارة العمومية لعالم الأعمال، ثقل وتكلفة الإجراءات، طول المدّة ترجمة مختلفة للقوانين والقواعد، غياب الاتصال؛
- ضعف وبيروقراطية الجهات الإدارية، وبطيء وتعقد الإجراءات؛
- ضعف نوعية المنشآت، والهياكل القاعدية.

**رابعا: المعوقات القانونية والتشريعية:** وتتمثل في:

- نظام قضائي غير موافق لاقتصاد السوق رغم أهمية الإصلاحات الاقتصادية؛
- ضعف الإدارة القانونية، نقص الوسائل والتكوين في هذا المجال؛
- إجراءات طويلة ومكلّفة ونتائج غير مؤكّدة؛
- ضعف استعمال الطرق البديلة في حلّ النزاعات.

**خامسا: المعوقات المالية:** ونذكر من بينها:

- نظام مالي غير ملائم لاقتصاد السوق؛
- معايير الوصول إلى البنوك غير مكيّفة بسبب إجحاف الضمانات المطلوبة؛
- ضعف الموارد التمويلية الأخرى؛
- إجراءات طويلة لتعويض الشيكات، وفي الموافقة على القروض.

**سادسا: المعوقات المرتبطة بالعقار:** وتمثل في:

- كبر حجم الطلب مقارنة بما هو متاح؛
- عدم استغلال مناطق عقّارية كثيرة (صعوبة الحصول على حقوق الملكيّة، سوء التسيير، الافتقار إلى أبسط شروط الاستثمار مثل: الكهرباء، الماء، الغاز)؛
- لا يوجد سوق عقاري حقيقي (سوق عمومي إداري موجّه، سوق خاص حرّ)؛
- كثرة المتدخّلين العاملين في تسيير القطاعات؛
- منشآت في حالة سيئة تعاني من سوء التسيير.

**سابعا: المعوقات المرتبطة بالمنافسة:** ونذكر منها:

- منافسة غير نزيهة في عدة قطاعات، ولا وجود لتقييم في حجم المنافسة؛

- منافسة غير نزيهة للمستوردين الذين يعملون على التخلّص من حدود التعريفات الجمركية؛
- منافسة المؤسسة العمومية أقل قوّة بسبب انحطاطها، حيث أنّ هذا النوع من المؤسسات يحتوي على امتيازات بالنسبة للسوق العام.

**ثامنا: معوقات مرتبطة بالمحيط الاقتصادي الكلي:** وتتمثل في:

- استقرار المحيط الاقتصادي الكلي، مع عدم الاستقرار الهيكلي لأسعار البترول؛
- تأخر في تسوية وضبط الاقتصاد الجزئي، خاصة فيما يتعلّق بعمليات الخوصصة وتكوين الإدارة العمومية.

**خلاصة الفصل الثاني:**

كخلاصة لما سبق، ونظرا للأهمية الاقتصادية للمؤسسات المصغرة فإن دعمها يمكن أن يعزز قدراتها التنافسية، ويجعلها فاعلة بشكل أكبر في عملية التنمية الاقتصادية، نظرا للخصوصيات التي تتمتع بها وقدرتها على إحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة.

وتبعا للنقائص والمعوقات التي تقف في وجه تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة لا سيما مؤسسات ومشاريع قطاع الصناعات التقليدية والحرف، فإننا ارتأينا أن نتناول في الفصل الموالي دور البرامج التكوينية المعتمدة مثل برنامج CREE GERM قصد تعريفها وتوضيح الدور الذي تلعبه في مساعدةالمقاولين و المؤسسات الصغيرة على تخطي عقبات ومخاطر المراحل الأولى من نشأتها ومدى مساهمتها في ترقية هذا القطاع الحيوي.

# الفصل الثالث

## دراسة ميدانية لبرنامج التكوين CREE-GERME

## بغرفة الصناعة التقليدية والحرف ببرج بوعريريج

**تمهيد:**

يعتبر برنامج إبدأ وحسن مشروعك (SIYB)* من أهم البرامج التدريبية التي تعتمدها المكتب الدولي للعمل (ILO)*، بهدف مساعدة الناس في العديد من الدول على خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية الشاملة، وتمكين المقاولين والفاعلين والمشاركين في فهم أفضل لبيئة العمل، عن طريق دعم مشاريعهم الناشئة ومرافقتها باعتبارها خيارا تنمويا واقتصاديا فاعلا وبديلا.

يمارس هذا البرنامج في العديد من الدول منها الجزائر، ومن بين الهيئات الوطنية المستفيدة منه الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية التي بدأت تنظم الدورات التدريبية في أول ظهور لها سنة 2004 وثم باقي الغرف، وفي سنة 2012 قامت غرفة الصناعة التقليدية والحرف برج بوعريريج بتنظيم أولى هذه الدورات التدريبية.

وسنتعرض من خلال هذا الفصل إلى مدى ممارسة برامج التكوين خصوصا برنامج CREE-GERM في غرفة الصناعة التقليدية والحرف ببرج بوعريريج، ومدى استفادة الحرفيين منه.

* (**SIYB**) **S**TART AND **I**MPROVE **Y**OUR **B**USINESSE
* (**ILO**) **I**NTERNATIONAL **L**ABOUR **O**FFICE

## المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة (غرفة الصناعة التقليدية والحرف-برج بوعريريج)

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بتقديم لمحة عن قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، ثم نتعرض إلى التعريف بميدان الدراسة بغرفة الصناعة التقليدية والحرف بولاية برج بوعريريج.

### المطلب الأول: لمحة عن قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر

تلعب الصناعة التقليدية دورا مهما في التنمية الاقتصادية، حيث تسمح بتحقيق زيادات في الناتج الداخلي الخام، كما تساهم أيضا في خلق مناصب الشغل الجديدة، وتعد أيضا مصدرا لجذب العملة الصعبة كونها ترتبط بشكل كبير بقطاع السياحة.

**أولا: تعريف الصناعة التقليدية والحرف**

تم تحديد تعريف جزائري بموجب الأمر رقم96-01 المؤرخ في 10يناير 1996 المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية في المادة 05 منه حيث عرف الصناعة التقليدية بأنها كل نشاط إنتاج أو ابداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليه العمل اليدوي، ويمارس بصفة رئيسية ودائمة في شكل مستقر أو متنقل أو معرضي في أحد المجالات الآتية: :[1]

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية؛
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد؛
- الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات.

**ثانيا: مجالات الصناعة التقليدية والحرف**

1- **الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية:** وهما كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياءنفعية أو تزيينية ذات طابع تقليدي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة تتميز بأصالتها وطابعها الإنفرادي وابداعها.

2- **الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد:** أو الصناعة التقليدية الحرفية النفعية الحديثة و هي كل صنع لمواد استهلاكية عادية، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا و توجه للعائلات و للصناعة و الفلاحة.

[1] امر رقم:96-01 مؤرخ في 19 شعبان 1416 الموافق لـ10-01-1996، الجريدة الرسمية، العدد 3، ص:4

3- **الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات:** هي مجمل النشاطات التقليدية التي يمارسها الحرفي و التي تقدم خدمة خاصة بالصيانة او التصليح أو الترميم الفني باستثناء التي تسري عليها أحكام تشريعية خاصة. [1]

**ثالثا كيفيات ممارسة الصناعة التقليدية:**

يمكن أن تمارس نشاطات الصناعة التقليدية ثلاث إما فرديا أو على شكل مؤسسات مصغرة و صغيرة و متوسطة يمكن توضيحها كالآتي: [2]

**1- حرفي فردي: و** يعرف الحرفي حسب الامر رقم96 -01 المؤرخ بتاريخ 10يناير 1996 في المادة 10 منه على أنه كل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعة التقليدية و الحرف يمارس نشاطا تقليديا كما هو محدد في المادة5 من هذا الأمر يثبت تأهيلا و يتولى بنفسه مباشرة وتنفيذ العمل، وإدارة نشاطه و تسييره و تحمل مسؤوليته.

**2-تعاونية الصناعة التقليدية والحرف:** حسب الامر رقم96-01 المؤخ بتاريخ 10يناير 1996 في المادة 13 منه فإن تعاونية الصناعة التقليدية والحرف شركة مدنية، يكونها أشخاص ولها رأس مال غير قار وتقوم على حرية إنضمام اعضائها الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي.

4- **مقاولة الصناعة التقليدية:** حسب المادة20 من الأمر 96-01 المؤرخ بتاريخ10 يناير1996 فأن مقاولة الصناعة التقليدية و الحرف كل مقاولة حسب أحد الأشكال المنصوص المنصوص عليها في القانون التجاري و تتوفر على الخصائص التالية:

- ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية؛
- تشغيل عدد غير محدد من العمال الأجراء؛
- إدارة يشرف عليها حرفي أو حرفي معلم أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم باتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.

[1] المرجع نفسه، ص ص.4-5

[2] المرجع نفسه، ص ص.5-6

## المطلب الثاني: غرفة الصناعة التقليدية و الحرف برج بوعريريج

تعد غرفة الصناعة التقليدية منتدى لتمثيل المهن الحرفية، وتمثل الشريك الأمثل للسلطات المحلية والوطنية في كل الميادين التي تعنى بتنمية قطاع الصناعة التقليدية و تقوم بمهمة الخدمة العمومية لخدمة مصالح الحرفيين. ويتوزع على مستوى الوطن 48 غرفة للصناعة التقليدية من بينها غرفة الصناعة التقليدية و الحرف برج بوعريريج.

### أولا: تعريف غرفة الصناعة التقليدية و الحرف برج بوعريريج

تعتبر غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لبرج بوعريريج مؤسسة ذات طابع تجاري و صناعي، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي،تخضع للقوانين الموضحة في القانون التجاري باعتبارها تملك سجلا تجاريا.

انبثقت غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لبرج بوعريريج عن غرفة سطيف بموجب المرسوم التنفيذي09-323 المؤرخ في 11أكتوبر2009 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي97-100 الذي يحدد غرف الصناعة التقليدية و الحرف و عملها. تستعين بطاقم اداري يسهر على تنفيذ برامجها و يوفر الخدمات للحرفيين. كما انها مزودة بهياكل منتخبة داخلها تعرف بأجهزة غرفة الصناعة التقليدية و هي كالآتي:

1- **الجمعية العامة:**تتكون الجمعية العامة للغرفة من أعضاء ينتخبهم الحرفيون المنتمون الى الدائرة الإقليمية للغرفة و من الاعضاء و الشركاء الذين ترى الغرفة انهم يخدمون مصالح الحرفيين و لا ينبغي العمل بدونهم

2- **الرئيس:** يُنتخب من طرف أعضاء الجمعية العامة و يكون طيلة عهدة الجمعية التي تدوم4سنوات

3- **المكتب:** يتكون مكتب الغرفة من اعضاء تنتخبهم الجمعية العامة من بين أعضائها لمدة سنتين قابلتين للتجديد.

4- **اللجان التقنية:** تزود الغرفة بلجان تقنية يحدد عددها و تكوينها و مجال اختصاصها و قواعد تنظيمها و عملها الوزير المكلف بالصناعة التقليدية، تكلف بدراسة،ضبط و صياغة آراء الغرفة و اقتراحاتها و توصياتها فيما يخص المسائل المتعلقة بمجال اختصاصها.

5- **المدير**:يتولى مدير يعينه الوزير المكلف بالصناعة التقليدية بقرار تسيير المصالح الادارية للغرفة و إدارتها و هو عضو بالجمعية العامة و يزودها لوسائل الضرورية لعملها.

تعمل هذه الاجهزة في انسجام و تشاور و تقوم بمهامها التي تخص خدمة مصالح الحرفيين لا سيما منها المتعلقة بالتوجيهات و الآراء و التوصيات و المقترحات الصرورية لفائدة القطاع و كل المشاريع ذات الصلة بانشغالات الحرفيين.

**ثانيا: الهيكل التنظيمي لغرفة الصناعة التقليدية و الحرف برج بوعريريج**

يمكن تلخيص الهيكل التنظيمي لغرفة الصناعة التقليدية والحرف ببرج بوعريريج في الشكل الموالي:

**الشكل رقم03: الهيكل التنظيمي لغرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية برج بوعريريج**

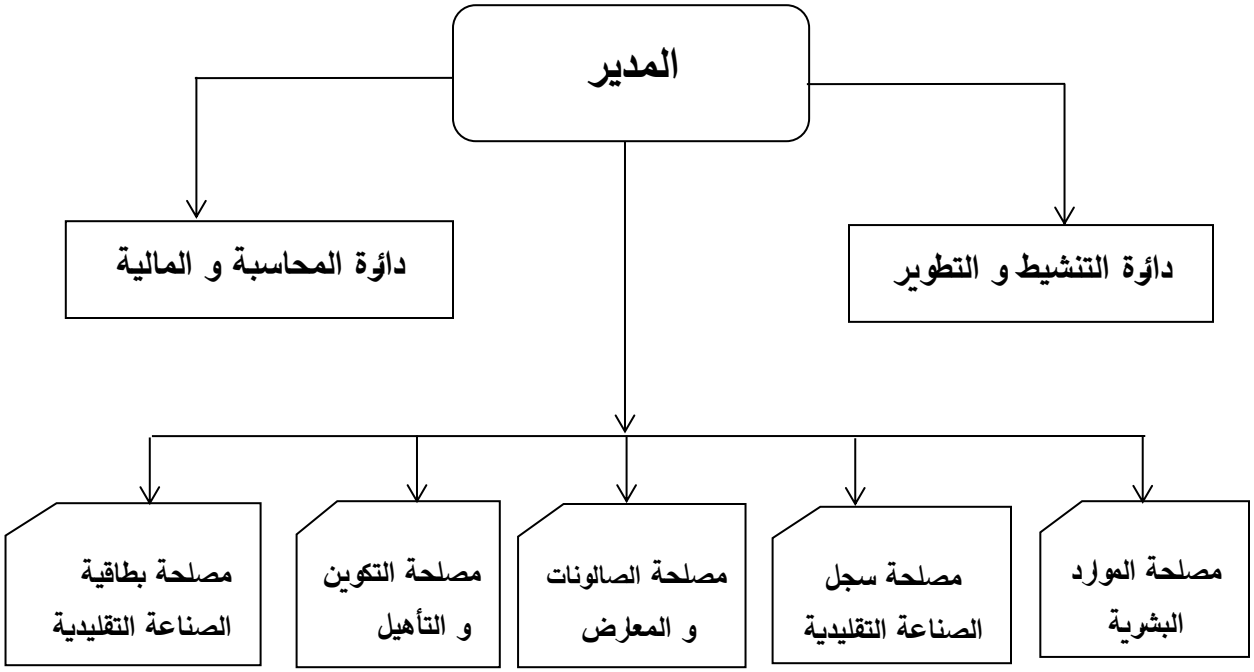


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بناءعلى معلومات مقدمة من الغرفة

**ثالثا: مهام و أهداف غرفة الصناعة التقليدية و الحرف**

**1-مهام غرفة الصناعة التقليدية و الحرف:**

تضطلع الغرفة في اطار السياسة الوطنية لتنمية الصناعة التقليدية و الحرف بالمهام الآتية:

- تقترح على السلطات المعنية برنامج تنمية نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف على مستوى دوائرها الإقليمية، و تتولى تنفيذها بعد موافقة الوزير المكلف بالصناعة التقليدية؛

- تقوم بكل عمل يومي يرمي إلى ترقية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف و تطويره لا سيما في مجالي التصدير و الاستثمار؛
- تعرض على السلطات العمومية ذات الصلة بالغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف كل التوصيات أو الاقتراحات الجيدة في مجال التشريع و التنظيم الحرفيين و الجبائيين؛
- تقوم بأعمال التكوين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات لصالح الحرفيين التابعين لدوائرها الإقليمية، تبدي آراءها في احداث نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف؛
- تنظيم الصالونات و المعارض التي تروج لمنتوجات الصناعة التقليدية و الحرف.

أما المهمة الرئيسية للغرفة هي مسك سجل الصناعة التقليدية حيث تسلم للحرفي المسجل في سجل الصناعة التقليدية بطاقة مهنية يكتب عليها حرفي، و قد بلغ عدد أنشطة الحرفيين الفرديين المسجلة بغرفة الصناعة التقليدية و الحرف لبرج بوعريريج منذ 2012الى 2019 مايقارب **4290** كماأنها توفر ما عدده**10726** منصب شغل.

و الجدوليين التاليين يوضحان عدد الانشطة و مناصب الشغل المستحدثة

**الجدول رقم 04: يوضح عدد الحرفيين المسجلين موزعيين حسب مجالات انشطة الصناعة التقليدية**

| مجال النشاط | حرفي فردي | مقاولة | تعاونية |
|---|---|---|---|
| **العدد** | 4290 | 47 | 7 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بناء على احصائيات مستخرجة من التقارير

لقد توقف التسجيل على شكل مقاولة و تعاونية وبقي ممارسة النشطات على شكل فردي فقط و يتوزع تسجيل انشطة الحرفيين الفرديين حسب مجالات الصناعة التقليدية و الحرف كالآتي:

**الجدول رقم 05: يوضح توزيع الحرفيين الفرديين حسب مجالات الصناعة التقليدية**

| | صناعة تقليدية فنية | صناعة تقليدية لانتاج المواد | صناعة تقليدية للخدمات | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| **العدد** | 425 | 1655 | 2210 | **4290** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بناء على احصائيات مستخرجة من التقارير

والجدول الموالي يوضح تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2012-2019

**جدول رقم 06: عدد مناصب الشغل المستحدثة منذ سنة 2012 الى غاية 2019 حسب مجالات الصناعة التقليدية**

| | صناعة تقليدية فنية | صناعة تقليدية لانتاج المواد | صناعة تقليدية للخدمات | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| **عدد الحرفيين المسجلين** | 425 | 1655 | 2210 | **4290** |
| **مناصب الشغل المستحدثة** | 1063 | 4138 | 5525 | **10726** |

**المصدر**: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مستخرجة من التقارير

**2-اهداف غرفة الصناعة التقليدية و الحرف:** تتمثل أهداف الغرفة فيمايلي:

- الانخراط في المسعى العام لإيجاد إقتصاد وطني متنوع خارج المحروقات؛
- إحداث الانشطة و العمل على ديمومتها و ترقية الشغل؛
- تلبية حاجيات السكان من السلع و الخدمات؛
- ترقية المقاولاتية؛
- العمل على بروز العمل البيتي؛
- ترقية التصدير الخدمات و المنتوج بما فيها المنتوج التقليدي؛
- دعم التنمية المحلية و ترقية المرأة خاصة المرأة الريفية؛
- تنمية الشغل والمساهمة في خلق فرص اضافية للقضاء على البطالة.

## المبحث الثاني: مدخل إلى البرنامج الدولي"ابدأ و حسن مشروعك" SIYB

يعتبر ابدا و حسن مشروعك SIYB برنامج تدريبي خاص بإدارة المؤسسات أقرته المنظمة الدولية للعمل، يمارس هذا البرنامج في أكثر من 100 دولة في العالم، موجه أساسا للمقاولين و أصحاب المؤسسات و كل الراغبين في إنشاء المؤسسات من حرفيين،جامعيين وإطارات ، كما يوجد دورات تدريبية لتدريب المدربين في إنشاء و تسيير المؤسسات و سنحاول إلقاء نظرة عامة حول البرنامج و كيفية تطبيقه.

### المطلب الأول: نظرة عامة حول البرنامج العالمي SIYB

من خلال هذا المبحث سوف نحاول إعطاء تعريف للبرنامج، تاريـــخ البرنامج اهدافه و الفئات المستهدفة.

**أولا: تعريف البرنامج العالمي *SIYB*[1]**

*SIYB : start and improve your businesse* و تعني ابدأ و حسن مشروعك و النسخة الفرنسية منه هي *CREE-GERME* و تعني أنشئ مؤسستك و سيرها بشكل أفضل، و هو برناكج نظام ،رزم تدريب مترابطة و مواد دعم و تدريب خاص بالمقاولين أصحاب المشاريع المصغرة و الصغيرة الذين ليس لديهم خبرات ادارية سابقة و هو موجه للذكور و الاناث مقاولين محتملين راغبين في بدء مشروعات خاصة بهم،و مقاولين أصحاب المشاريع القائمة و يتضمن هذا البرنامج :

| | |
|---|---|
| البسيط لبدء و تحسين مشروعك SSIYB | حدد فكرة مشروعـك GYBI |
| ابـــدأ مشروعـــــك SYB | حســـــن مشروعـــــكIYB |

**ثانيا: تاريخ برنامـــج*SIYB*[2]**

لقد ظهر برنامج إبدأ و حسن مشروعك من خلال حزمة تدريبية تسمى"قم برعايتك شركتك" و التي طورها اتحادالعمال السويديين أثناءعقد السبعينات من القرن العشرين، وفي عام1977 قامت هيئة التنمية الدولية السويدية بتمويل مشروع لصالح منظمة العمل الدولية من أجل تكييف المواد التدريبية لتلائم احتياجات المشروعات الصغيرة ما أدى إلى ابتكار برنامج حسن مشروعك(*IYB*).

[1] منظمة العمل الدولية، دليل المدربين لبرنامج إبدأ وحسن مشروعك، 2008، ص.1.

[2] المرجع نفسه، ص.6

**الشكل رقم04: يبين الترابط بين الرزم التدريبية**

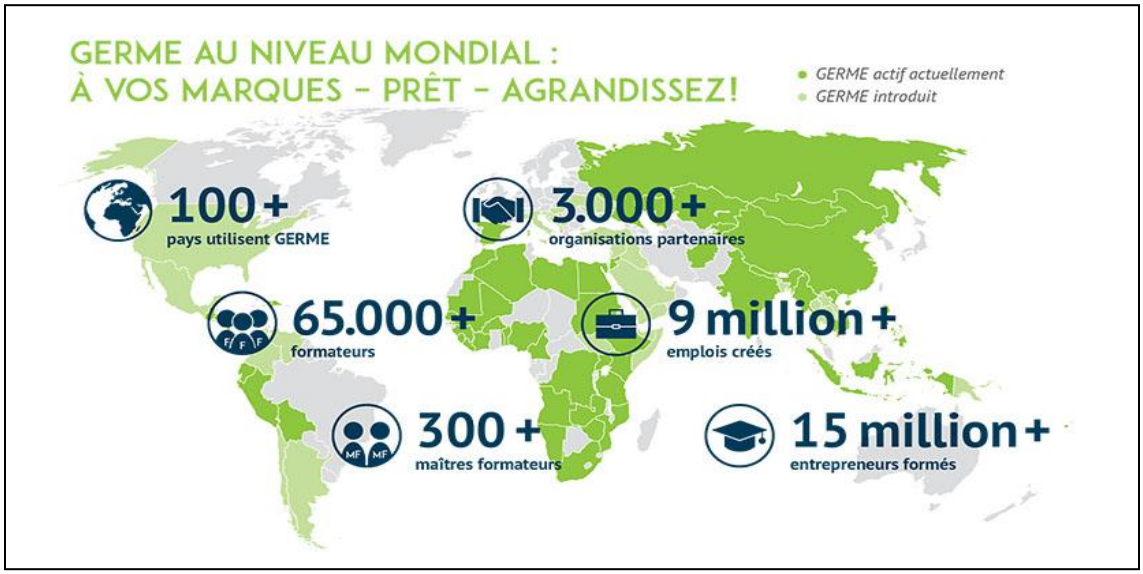


**المصدر**: موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية

و في أوائل التسعينات من القرن العشرين عمل مشروع تعاون فني تابع لمنظمة العمل الدولية في فيجي على تطوير الحزمة التدريبية ابدأ مشروعك(*SYB*). و قد تبنت كافة مشروعات منظمة العمل الدولية للتعاون الفني عبر العالم الحزمة التدريبية " ابدأ مشروعك لإكمال حزمة " حسن مشروعك" التدريبية نو للوفاء بالطلب الكبير من جانب المقاولين اصحاب المشاريع الصغيرة المحتملين الذين يرغبون في تأسيس مشروعاتهم الخاصة. و في نهاي عقذ التسعيبنات من القرن العشرين ظهرت حزمة تدريبية أخرى أُطق عليها حدد فكرة مشروعك(*GYBI*) و التي طورتها منظمة العمل الدولية لتكون مكملة لمجموعة " ابدا مشروعك" التدريبية و لمساعدة رواد المشروعات الصغيرة المحتملين على تطوير أفكار مشروعات قابلة للتنفيذ. و قد طورت منظمة العمل الدولية برنامجا مبسطا موجها لأصحاب المشاريع الصغرى أطلقت عليه برنامج "البسيط لبدءو تحسين مشروعك(*SSIYB*).

و تعد كل من الرزم التدريبية:البسيط لبدء و تحسين مشروعك،حدد فكرة مشروعك،ابدا مشروعك و حسن مشروعك رزمة قائمة بذاتها و لكنها مترابطة في الوقت نفسه. و إقرارا بهذا الترابط المؤثر، تقوم منظمة العمل الدولية بتسويق هذه الرزم التدريبية معا تحت عنوان" برنامج ابدأ و حسن مشروعك".و قد حاز البرنامج اليوم اعتراف اكثر من 80 دولة في افريقيا و آسيا و اوروبا و أمريكا الجنوبية و يمارس في أكثر من 100 دولة في العالم بصفته علامة تجارية خاصة بمنظمة العمل الدولية.

وبالجزائر، مهمة الإشراف، تتولاها الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، عن طريق تنظيم دورات تدريبية موجهة أساسا للمقاولين وأصحاب المؤسسات وكل الراغبين في إنشاء مؤسسات، والشكل الموالي يبين الترابط بين الرزم التدريبية.

**الشكل رقم 05: الرزم التدريبية**

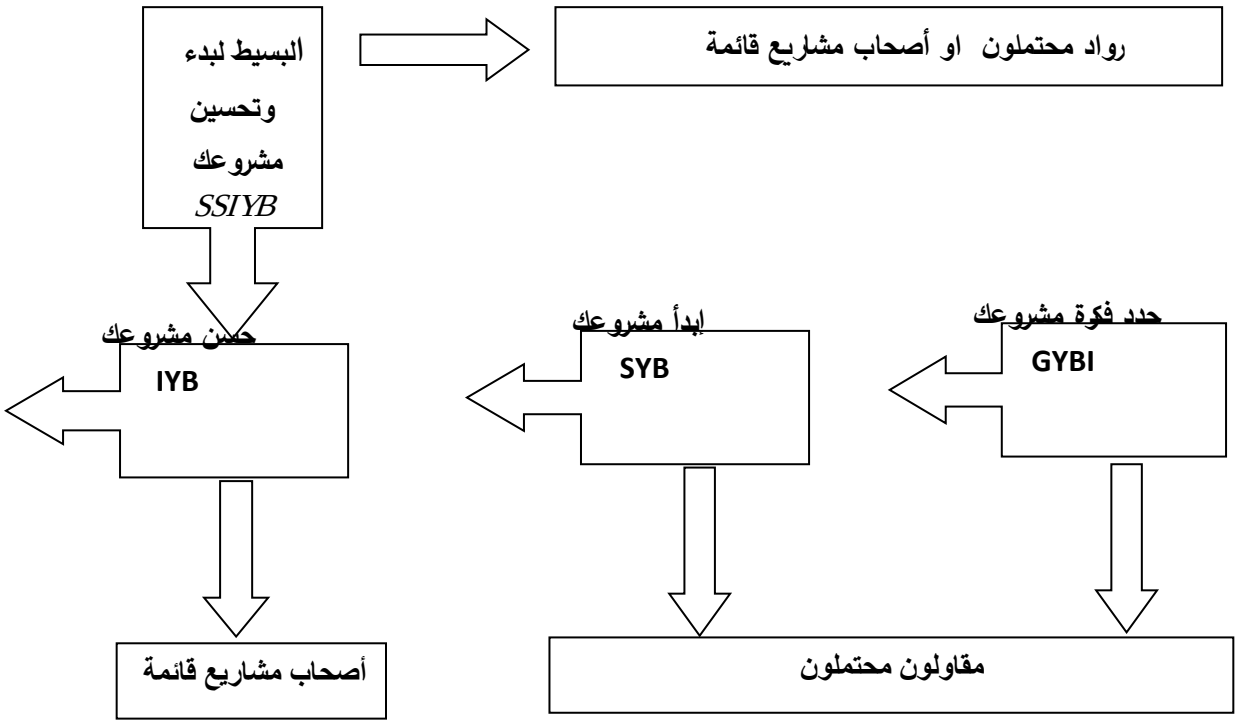


**المصدر**: دليل المدربين لبرنامج إبدأ وحسن مشروعك، ص06

**ثالثا: أهداف البرنامج و فئاته المستهدفة**

1-**اهداف البرنامج:** ضمن إطار الهدف التنموي الكلي الذي وضعته منظمة العمل للبرنامج، وهو المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي و خلق فرص أكثر و أفضل للعمل، تتمثل الأهداف المباشرة لبرنامج ابدأو حسن مشروعك في ما يأتي: [1]

[1] المرجع السابق، ص،9

- **الهدف الأول:** تمكين مؤسسات القطاعين الخاص و العام المحليين المعنية بتطوير الأعمال لتنفيذ تدريب ابدأو حسن مشروعك،و ما يرتبط به من أنشطة بصورة فعالة و استقلالية لفائدة المقاولين المحتملين و القائمين.
- **الهدف الثاني:** تمكين المقاولين سواء القائمين زاو المحتملين من تزاسيس مشاريع صغيرة مجدية اقتصاديا، زيادة ربحية المشاريع القائمة بالفعل، و من ثمة توليد فرص عمل جيدة و لائقة للآخرين.

2-**الفئات المستهدفة من البرنامج:** يعمل البرنامج على تحقيق أهدافه باستهداف مجموعتين أساسيتين هما:

- **مراكز التدريب:** تعد المنظمات المحلية التي تقدم خدمات التدريب للمقاولين هي المجموعة المستهدفة الأساسية من برنامج *SIYB* و يمكن يكونوا من القطاع العام أو الخاص.و يجب على المنظمات الراغبة في المشاركة في برنامج *SYIB* ان تتضمن بعض المعاييرمنها:
  * ان يكون ضمن قانونها أو أغراض إنشائها مسؤولية تقديم خدمات الأعمال.
  * يكون لها سجل في تقديم التدريب للمقاولين(المحتملين)
  * تمتلك موارد بشرية و مالية كافية للقيام بالأنشطة التدريبية.
- **المستفيدون من التدريب:** يستهدف البرنامج المجموعات غير المباشرة من مديري و مالكي المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر المحتملين و القائمين، لمساعدتهم على انشاء مشاريع صغرى بسيطة او تطوير و تحسين مهاراتهم في ادارة المشاريع،و قد وضعت منظمة العمل الدولية بضعة معايير للوصول الى اقصى تاثير في برنامج *SYIB*.

## المطلب الثاني: استراتيجية تنفيذ برنامج*SYIB*[1]

يتبع برنامج ابدأ و حسن مشروعك منهجا مؤسسيافبدلا من تدريب المقاولين مباشرة، فإن الخبراء الفنيين لمنظمة العمل الدولية أو **كبار المدربين**(***Master Trainers (MT)*** المعتمدين يقومون بتدريب المدربين في المنظمات المحلية و بدورهم يقوم مدربو برنامج ابدا و حسن مشروعك بتنفيذ الأنشطة التدريبية للمقاولين. و الشكل الموالي يبين استراتيجية تنفيذ البرنامج:

[1] المرجع السابق،ص-ص،10-11

**الشكل رقم 06: استراتجية تنفيذ البرنامج**

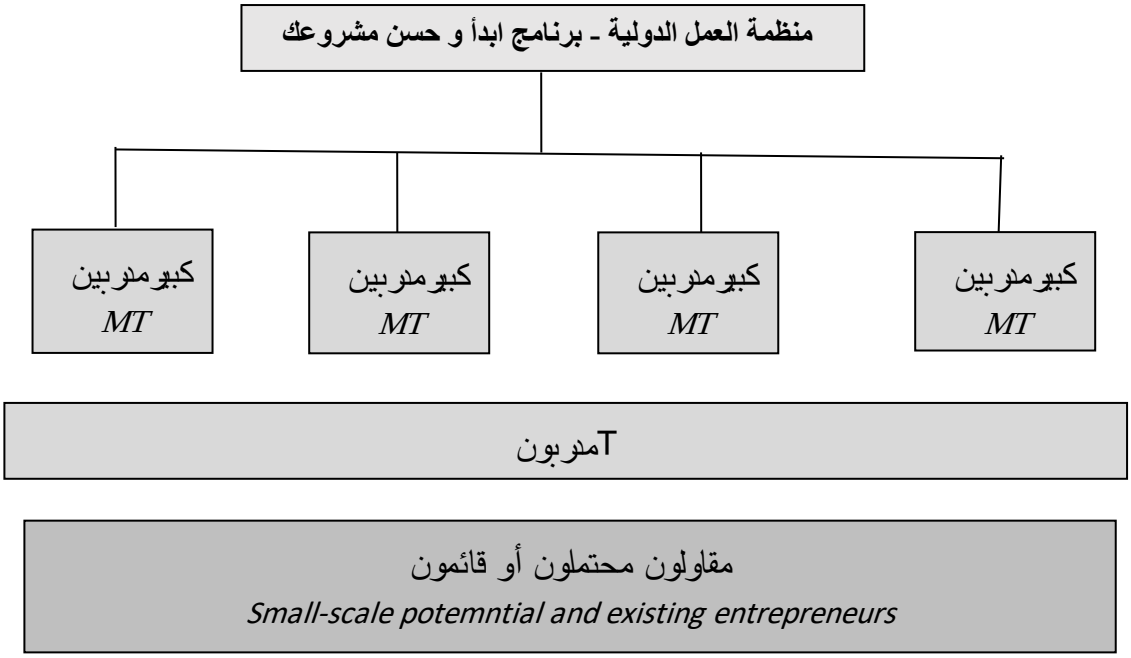


**المصدر**: منظمة العمل الدولية، دليل المدربين لبرنامج إبدأ و حسن مشروعك، ص.10

**1- تدريب كبار المدربين *Training of Master Trainers***

يعد كبار المدربين القلب النابض لبرنامج ابدا وحسن مشروعك.فهم يمكنون المنظمات المحلية من الوصول إلى البرنامج و يحافظون على التواجد المستمر لمجموعة المدربين.وينبغي أن يكون كبار المدربين لبرنامج ابدا و حسن مشروعك من المدربين المعتمدين،حيث يجب أن يكون لديهم جل ممتاز في تدريب المقاولين من خلال برنامج *SYIB* لكي يتأهلوا لهذه الوظيفة و ينبغي عليهم أن يظهرو إلتزامهم بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

2- **تدريب المدربين***Trining of Trainers(TOT)*

لتطور أو تعزيز القدرات التدريبية للمنظمات المحلية، قامت منظمة العمل الدولية بتطوير برنامج تدريبي لمدربي برنامج إبدأو حسن مشروعك ،و ينبغي أن يكون لدى المرشحين لبرنامج تدريب المدربين المؤهلات التالية:

- مؤهلات تعليمية جيدة؛
- دورات في مجال تعليم الكبار؛

- المعرفة أو الخبرة في الموضوعات الإدارية الأساسية؛
- الخبرة في تدريب المقاولين؛
- مهارات تواصل جيدة و إتقان اللغة أو اللغات التي يتم بها التدريب.

و يتم دعوة المرشحين الذي يقع عليهم الاختيار إلى دورة تدريبية حول تدريب المدربين(*TOT*) يديرها كبير مدربين لبرنامج *SYIB* شرط أن يكون معتمدا لدى منظمة العمل الدولية و قد يسبق الدورة أحيانا دورة تنشيطية لمدة أسبوع حول المفاهيم الأساسية لإدارة الأعمال، فدورة مدربي المدربين تساعد المشاركين على إدارة الدورات التدريبية الخاصة ببرنامج إبدأ و حسن مشروعك و أنشطة المتابعة المرتبطة به.و بعد الانتهاء من الدورة يُنتظر من المدربين المستقلين لبرنامج *SYIB* أن يقوموا بتصميم و تنفيذ دورة تدريبية واحدة على الأقل لكل منهم و بعد غتمام الدورةالتدريبية بنتيجة مرضية يتسلم المدربون شهادات الاعتماد الخاصة بهم.

**3- تدريب المقاولين *Taining of enterpreneur***

و هو البرنامج الموجه للمقاولين سواء المحتملين و الفعليين و تشمل الدورات التدربية لبرنامج *SYIB* على ما يلي:

**البرنامج البسيط لبدأ و تحسين مشروعك:**

يهدف إلى تمكين المقاولين أصحاب المشاريع الصغرى والقائمةاو الجديدة من تأسيس مشاريعهم الجديدة أو تحسين القائمة منها. يستغرق هذا التدريب عشرون تدريب يمكن توزيعها على مدى يومين الى اربع ايام.و من شروطه ان يكون المشارك لديه: القدرة على القراءة و الكتابة؛ القدرة على إجراء العمليات الحسابية؛ ان يكون عمر المشارك أكثر من 18 سنة.

أما البرنامج المطبق في غرفة الصناعة التقليدية و الحرف هو: برنامج حدد فكرة مشروعك*GYIBI* برنامج إبدأ مشروعك*SYB*، برنامج حسن مشروعك *IYB*

## المبحث الثالث: برنامج *CREE-GERME* المطبق في غرفة الصناعة التقليدية و الحرف برج بوعريريج

لقد لقي برنامج ابدا و حسن مشروعك انتشارا كبيرا في مختلف دول العالم و تم ادخال هذا البرنمج للجزائر منذ سنة 2004، عن طريق تقديم مجموعة من الملتقيات من طرف المكتب الدولي للعمل لعدد من الهيئات لدعم و تطوير المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة مثل ANSEJ, CNAC و منها غرف الثناعة التقليدية و الحرف و سوف نركز دراستنا على غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لبرج بوعريريج التي قامت بأول دورة في برنامج *CREE-GERME* سنة 2012.

لقد طبقت غرفة الصناعة التقليدية و الحرف برج بوعريريج برنامج *CREE-GERME* منذ 2012 واعتمدت ثلاث حقائب تدريبية *TRIE,CREE,GERM* وتبرمج الدورة بعد تسجيل المقاولون بملئ استمارة معلومات التي تمكن من تحديد احتياجاته التكوينية و التي سوف تبرمج الدورات التدريبية على اساسها.

**المطلب:اوجد فكرة مؤسستك TRIE** «***TROUVEZ VOTR IDEE D ENTREPRISE***»

هو برنامج من إعداد المنظمة العالمية للشغل،مكمل لبرنامج أنشأ مؤسستك و حسن تسيير مؤسست،يسهدف برنامج أوجد فكرة مشروعك أومؤسستك المقاولين الذين يرغبون في تأسيس مشاريع خاصة من خلال توليد اكبر عدد ممكن من الافكار و تقييمها و تقييم الامكانيات الشخصية و اختيار أفضل الأفكار كما يستهدف هذا البرنامج المقاولين المحتملين الذين يريدون تأسيس مشاريعهم الخاصة و يفتقدون لفكرة مشروع قابلة للتنفيذ أولديهم عدة أفكارولا يستطيعون اختيار الفكرة الأنسب و لقد صمم هذا البرنامج لمساعدة المقاولين على:

- تقييم صفاتهم المقاولاتية و دوافعهم للبدء في مشاريعهم الخاصة و العمل على تطويرهذه الصفات و معرفة لماذا يريد انشاء مؤسسته،معرفة قدراته كمقاول، معرفة نقاط القوة والضعف، الفرص و التهديدات التي تواجهه
- توليد أفكار المشاريع بالطرق والأساليب المختلفة
- تحليل افكار المشاريع و اختيار احسنها من خلال تحليل نقاط القوة و الضعف ،الفرص و التهديدات و الخصائص الشخصية.
- وصف أفكار المشاريع المختارة تمهيدا للبدء في دراسة جدواها الاقتصادية

و يتكون البرنامج من دليل واحد يستغرق التدريب عليه مدة(8-12) ساعة تدريب يمكن توزيعها على مدى يومين إلى اربعة أيام في أثناء فترة الدوام اليومي أو بعد الظهر بما يتناسب و رغبات المشاركين و ظروفهم. و يشترط في المشاركين في البرنامج ما يأتي:

- القدرة على القراءة و الكتابة بلغة التدريب؛
- القدرة على إجراء العمليات الحسابية الأساسية؛
- أن يكون عمر المشارك أكثر من 18 عاما.

بعد خروج المقاول بفكرة مقتنع بها و حسب امكانياته و قدراته واحتياجات السوق ينتقل الى الدورة الثانية ابدا مشروعك، وقد تم انجاز .....دورة بعدد مشاركين يقدر بـ: 148 و الجدول التالي يبين احصائيات حول الدورات المنجزة في برنامج أوجد فكرة مؤسستك.

**جدول رقم 07: يبين احصائيات حسب الجنس للدورات المنجزة في برنامج أوجد فكرة مؤسستك *TRIE* من سنة 2012 الى 2019**

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ذكور | 0 | 0 | 0 | **12** | 0 | 0 | **98** | 0 | **110** |
| اناث | 0 | 0 | 0 | **6** | 0 | 0 | **25** | 7 | **38** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات مقدمة من الغرفة

من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ أن عدد الذكور المشاركين في دوررة أوجد فكرة مؤسستك أكثر من عدد الإناث.فنسبة مشاركة الذكور تقدر بـــ **74%** مقارنة بنسبة الأناث المقدرة بـــ **26%**. وهذا راجع الى كون غالبية الأنشطة الحرفية ذات طابع ذكوري.

**جدول رقم 08: يبين احصائيات حسب السن للدورات المنجزة في برنامج أوجد فكرة مؤسستك *TRIE* من سنة 2012 الى 2019**

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| من 16 الى 25 | 0 | 00 | 0 | **1** | 0 | 0 | **10** | 0 | **11** |
| من 26 الى35 | 0 | 0 | 0 | **13** | 0 | 0 | **89** | 0 | **102** |
| من 36 الى45 | 0 | 0 | 0 | **4** | 0 | 0 | **19** | 0 | **23** |
| اكثر من 45 | 0 | 0 | 0 | **0** | 0 | 0 | **5** | 0 | **5** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات مقدمة من الغرفة

نلاحظ ان النسبة الاكبر المشاركة في دورة اوجد فكرة مؤسستك والمقدرة بـ 72% تمثل الفئة العمرية بين 26 الى 35 سنة وهي فئة الشباب الاكثر اكتسابا لخضائص المقاول تليها الفئة العمرية بين 36 الى 45 سنة بنسبة 16% أما باقي الفئات العمرية ضئيلة جدا.

**جدول رقم 09: يبين احصائيات حسب المستوى التعليمي للدورات المنجزة في برنامج أوجد فكرة مؤسستك *TRIE* من سنة 2012 الى 2019**

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بدون تكوين–ابتدائي | 0 | 0 | 0 | **2** | 0 | 0 | 0 | 0 | **2** |
| متوسط – ثانوي | 0 | 0 | 0 | **15** | 0 | 0 | **51** | 0 | **66** |
| التعليم العالي | 0 | 0 | 0 | **1** | 0 | 0 | **7** | 0 | **8** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات مقدمة من الغرفة

حسب الاحصائيات المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية المشاركين في دورة أوجد فكرة مؤسستك هم ذوي المستوى المتوسط والثانوي بنسبة 68%من مجموع المشاركين، أما التعليم العالي فتمثل حوالي 10% ونسبة 3% وهي تمثل اقل نسبة للمشاركين دون مستوى والابتدائي، ويعود سبب ارتفاع نسبة المشاركين ذوي المستوى المتوسط والثانوي هم الاكثر الحاجة هذه الدورة.

## المطلب الثاني: برنامج إبدأ مشروعك *CREE «CREEZ VOTRE ENTREPRISE»*

أو أنشئ مؤسستك يهدف برنامج إبدأ مشروعك إلى تمكين المقاولين المحتملين من دراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم المستقبلية، وتطوير خطط هذه المشاريع وإطلاقها. ويستهدف البرنامج الذين ليس لديهم فكرة مشروع محددة ومتبلورة لهذه المشاريع و يرغبون بالبدء في إقامة مشاريعهم الجديدة، وقبل البدأ في الدورة التكوينية يقوم المدرب بإجراء مقابلة مع المقاولين المنتسبين للبرنامج عن طريق ملئ استمارة ترشح (انظر الملحق رقم1) للبرنامج وسيزودهم البرنامج بالمهارات و الأدوات و الأساليب التي تمكنهم من:

**1-دراسة الجدوى الاقتصادية:** لأفكار مشاريعهم، واتخاذ القرار المناسب للشروع في هذه المشاريع أو البحث عن أفكار بديلة ذات جدوى أفضل: **و**ثائق مكتوبة تصف بشكل منهجي كل الأفكار المرتبطة بمستقبل المؤسسة و تتكون من 10 مراحل:

- **المرحلة الأولى:** صف فكرة مؤسستك تعلمك ما تريد ان تنتج وما نريد بيعه للزبائنك وكيف تصل اليهم
- **المرحلة الثانية:** حضر مخططك التسويقي، كيفية تسويق منتجاتك، تحديد وتعيين الزبائن ما هو السعر الذي هم مستعدون لدفعه
- **المرحلة الثالثة:** قدر مبيعاتك
- **المرحلة الرابعة:** خطط للإنتاج و المشتريات
- **المرحلة الخامسة:** قرر ما تحتاجه من مستخدمين
- **المرحلة السادسة:** حدد طبيعة الاستثمارات المطلوبة
- **المرحلة السابعة:** أعد ملخصا لتكاليف وخطط للربح
- **المرحلة الثامنة:** أسعار تكلفة منتجاتك و خدماتك
- **المرحلة التاسعة:** أحسب رأس مال الانطلاق و قدر احتياجاتك للقروض
- **المرحلة العاشرة:** اختر الشكل القانوني و اعرف مسؤولياتك

يمكن تلخيص مراحل دراسة الجدوى في الشكل التالي:

**الشكل رقم 07: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع**

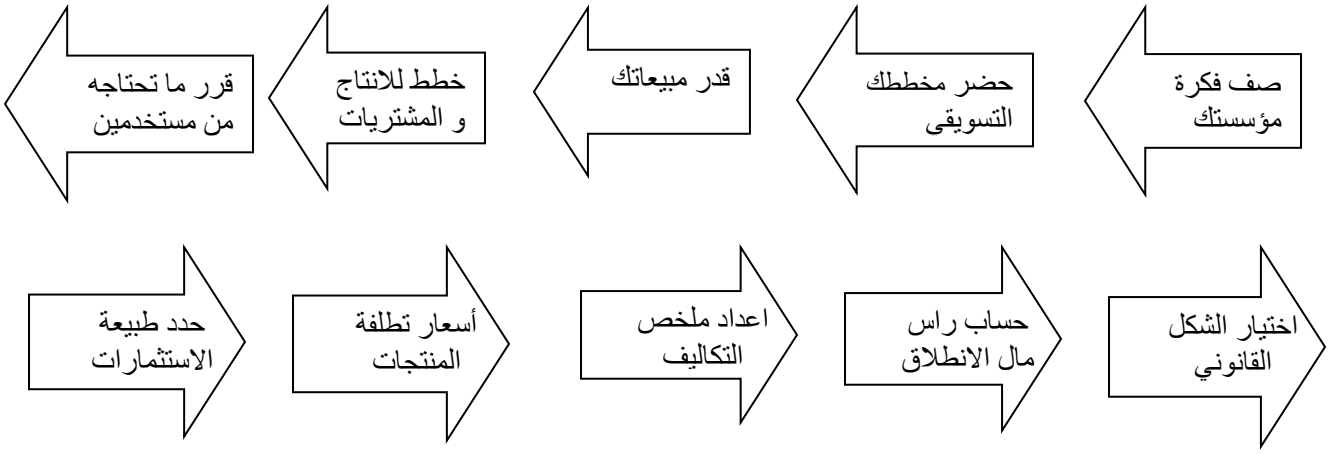


**المصدر:** من إعداد الطالبتين

**2- إعداد خطة إنشاء المشروع** :وتتكون من 10 مراحل:

- **المرحلة الأولى:** اجمع المعلومات الناقصة
- **المرحلة الثانية:** اكمل دراستك للجدوى
- **المرحلة الثالثة:** قيم دراستك للجدوى
- **المرحلة الرابعة:** هل تتمسك بإنشاء مؤسستك
- **المرحلة الخامسة:** دافع عن دراستك للجدوى
- **المرحلة السادسة:** قدم دراستك للجدوى للمؤسسات المالية
- **المرحلة السابعة:** سجل مؤسستك
- **المرحلة الثامنة:** نظم نفسك للانطلاق
- **المرحلة التاسعة:** تناقش مع أهل الاختصاص
- **المرحلة العاشرة:** خطط ليومك الاول

و الشكل الموالي يلخص مراحل إعداد خطة إنشاء المشروع:

**الشكل رقم 08: مراحل إعداد خطة إنشاء المشروع**

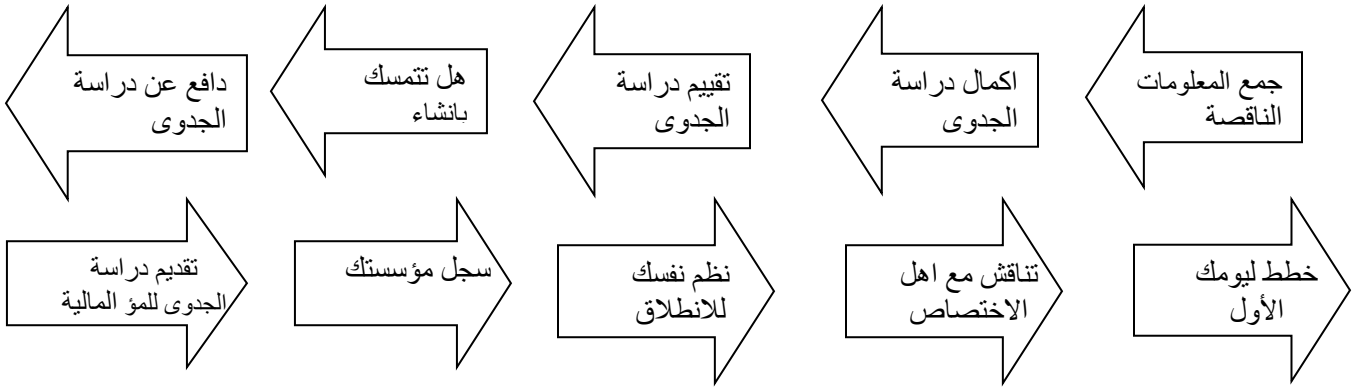


و بالنسبة لتوزيع المشاركين حسب الجنس و السن و المستوى التعليمي مبينة في الجداول التالية:

**جدول رقم 10: يبين احصائيات لتوزيع المشاركين حسب الجنس في دورة أنشئ مؤسستك *CREE* من سنة 2012الى 2019**

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ذكور | **07** | 0 | **1** | 0 | 0 | 0 | 0 | **1** | **9** |
| اناث | **05** | 0 | **11** | 0 | 0 | 0 | 0 | **3** | **19** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات مقدمة من الغرفة

من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن عدد الإناث المشاركين في دوررة أنشئ مؤسستك أكثر من عدد الإناث.حيث تقدر نسبة مشاركة الإناث بـــ **68%** مقارنة بنسبة الذكور المقدرة بـــ **32%**. وهذا راجع الى انه في انشاء المؤسسة نجد العنصر النسوي ضئيل كونه ليس لديه عنصر المخاطرة و بالتالي كانت الدورة مرتكزة على الإناث.

**جدول رقم 11: يبين احصائيات لتوزيع المشاركين حسب السن في دورة أنشئ مؤسستك *CREE* من سنة 2012الى 2019**

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| من 16 الى 25 | **3** | 0 | **4** | 0 | 0 | 0 | 0 | **0** | **7** |
| من 26الى35 | **8** | 0 | **4** | 0 | 0 | 0 | 0 | **3** | **15** |
| من36 الى45 | **1** | 0 | **4** | 0 | 0 | 0 | 0 | **1** | **6** |
| اكثر من 46 | **0** | 0 | **0** | 0 | 0 | 0 | 0 | **0** | **0** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات مقدمة من الغرفة

نلاحظ ان النسبة الاكبر المشاركة في دورة أنشئ مؤسستك و المقدرة بـ **53%** تمثل الفئة العمرية بين 26 الى 35 سنة وهي فئة الشباب الاكثر اكتسابا للمعارف و القدرات تليها الفئة العمرية بين 36 الى 45 سنة بنسبة **22%** أما باقي الفئات العمرية ضئيلة جدا.

**جدول رقم 12: يبين احصائيات حسب المستوى التعليمي للدورات المنجزة في برنامج أنشئ مؤسستك *CREE* من سنة 2012 الى 2019**

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بدون تكوي-ابتدائي | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | **1** |
| متوسط - ثانوي | 4 | 0 | 8 | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 | **15** |
| التعليم العالي | 8 | 0 | 3 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | **12** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات مقدمة من الغرفة

حسب الاحصائيات المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية المشاركين في دورة أنشئ مؤسستك هم ذوي المستوى المتوسط و الثانوي بنسبة 54%من مجموع المشاركين، أما التعليم العالي فتمثل حوالي 42% و نسبة 4% و هي تمثل اقل نسبة للمشاركين دون متوى و الابتدائي.و يعود سبب ارتفاع نسبة المشاركين ذوي المستوى المتوسط و الثانوي هم الاكثر حاجة لهذه الدورة.

**3- اتخاذ الخطوات الصحيحة للمباشرة في تأسيس مشاريعهم و إطلاقها**

ويتكون البرنامج من دليل واحد ونموذج فارغ لخطة المشروع، ويستغرق التدريب 40 ساعة تدريب يمكن توزيعها على مدى ستة أيام إلى خمسة عشرة يومو يشترط في البرنامج:

- القدرة على القراءة والكتابة
- القدرة على إجراء العمليات الحسابية
- لديه المهارات الفنية المتخصصة المتعلقة بمشروعه أو لديهاإمكانيات للوصول اليها عن طريق شريك أو شركاء
- توفر رأس المال المطلوب للمشروع أو جزء منه أو امكانية الوصول لجهات التمويل
- أن يكون عمر المشارك أكثر من 18 عاما

**المطلب الثالث: برنامج حسن مشروعك *GERME «gérez mieux votre entreprise»***

هو برنامج تكوين للمقاولين اصحاب المؤسسات المصغرة و الصغيرة و مسييرها الذين يرغبون في تحسين أداء مشاريعهم و استمرارها بما ينعكس على زيادة الأرباح و تحسين ظروف العمل و خلق فرص توظيف جديدة فيها.يقدم هذا البرنامج المبادئ الأساسية للادارة الجيدة للمشاريع و المؤسسات بطريقة سهلة و مبسطة. و هي أكثر الدورات المطبقة من طرف الغرفة .

كما يتم بناء البرنامج بناء على الاحتياجات التدريبية لأصحاب المشاريع المصغرة و الصغيرة و التي يتم تحديدها عن طريق المقابلة المباشرة التي يجربها المدربون المعتمدون معهم و ملئ استمارة ترشح خاصة بدورة حسن تسيير مؤسستك(انظر الملحق رقم2)،و التي يتم في أعقابها الاتفاق على الخطوط العريضة لمجالات التحسين اللازمة لمشاريعهم.

يغطي البرنامج مجمل الإحتياجات التدريبية الممكنة للمقاولين أصحاب المشاريع من خلال الوحدات التدريبية الأتية:

- التموين؛
- حساب التكاليف؛
- المحاسبة؛

- تسيير المخزون؛
- التسويق؛
- التخطيط؛
- العمال والإنتاجية.

يتم تنظيم التدريب لكل وحدة على حدة باستثناء وحدة شراء احتياجات المشروع ووحدة تسيير المخزون اللتين يتم التدريب عليهما معا، ويشترط في المقاولين أصحاب المشاريع المشاركين في البرنامج ما يأتي:

- القدرة على القراءة والكتابة بلغة التدريب؛
- القدرة على اجراء العمليات الحسابية؛
- أن يكون عمر المشروع الذي يديرونه 12 شهرا على الأقل؛
- أن يكون عمر المشارك أكثر من 18 عاما.

للاشارة ان كل الدلائل التكوينية مترجمة للغة العربية، فكل دورة تكوينية تحتوي على دليل أو اكثر يقدم للمتكونينين يهدف لمساعدتهم على الفهم و الرجوع اليهوقت الحاجة و كل الدلائل مكتوبة بطريقة مبسطة و مزودة برسومات و أشكال توضيحية، كما تحتوي على تمارين و استمارات و جدوال للملئ لمساعدة المتكونين من تطبيق الجانب النظري من التكوين.

و فيما يلي نعرض احصائيات خاصة بدورة حسن تسيير مؤسستك ***GERME***

**جدول رقم 13: يبين احصائيات حسب الجنس للدورات المنجزة في برنامج أوجد فكرة مؤسستك *GERME* من سنة 2012 الى 2019**

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | **المجموع** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ذكور | 40 | 102 | 121 | 196 | 256 | 30 | 28 | 20 | **793** |
| اناث | 17 | 52 | 57 | 22 | 40 | 20 | 30 | 38 | **276** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات مقدمة من الغرفة

من خلال الجدول رقم 13 نلاحظ أن عدد الذكور المشاركين في دوررة حسن تسيير مؤسستك أكثر من عدد الإناث، فنسبة مشاركة الذكور تقدر بـ **74%** مقارنة بنسبة الإناث المقدرة بـ **26%**. وهذا راجع الى كون غالبية الأنشطة الحرفية ذات طابع ذكوري.

**جدول رقم 14: يبن احصائيات لتوزيع المشاركين حسب السن في دورة حسن تسيير مؤسستك *GERME* من سنة 2012الى 2019**

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **من 16 الى 25** | 7 | 30 | 25 | 49 | 52 | 2 | 5 | 6 | 176 |
| **من 26الى35** | 29 | 64 | 81 | 101 | 129 | 31 | 14 | 31 | 480 |
| **من36 الى45** | 19 | 52 | 50 | 58 | 84 | 14 | 33 | 17 | 327 |
| **اكثر من 45** | 2 | 8 | 22 | 10 | 31 | 3 | 6 | 4 | 86 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات مقدمة من الغرفة

نلاحظ ان النسبة الاكبر المشاركة في دورة حسن تسييرمؤسستك و المقدرة بـ **44%** تمثل الفئة العمرية بين 26 الى 35 سنة وهي فئة الشباب الاكثر اكتسابا للمعارف و القدرات تليها الفئة العمرية بين 36 الى 45 سنة بنسبة **33%** أما الفئة بين 16 الى 25 سنة تمثل نسبة **16%** و الفئة الأكثر من 45 سنة تمثل ما يقارب **7%**.

**جدول رقم 15: يبين احصائيات حسب المستوى التعليمي للدورات المنجزة في برنامج حسن تسيير مؤسستك *GERME* من سنة 2012 الى 2019**

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بدون تكوي-ابتدائي | **2** | **7** | **25** | **18** | **17** | **5** | **2** | **02** | **78** |
| متوسط - ثانوي | **40** | **116** | **138** | **170** | **145** | **28** | **34** | **38** | **709** |
| التعليم العالي | **15** | **31** | **15** | **30** | **134** | **17** | **22** | **18** | **282** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات مقدمة من الغرفة

حسب الاحصائايات المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية المشاركين في دورة حسن تسيير مؤسستك هم ذوي المستوى المتوسط والثانوي بنسبة 67%من مجموع المشاركين، أما التعليم العالي فتمثل حوالي 26% و نسبة 7% و هي تمثل اقل نسبة للمشاركين دون متوى و الابتدائي.و يعود سبب ارتفاع نسبة المشاركين ذوي المستوى المتوسط و الثانوي هم الاكثر حاجة لهذه الدورة.

من خلال ما سبق من احصائيات فلقد استطاعت غرفة الصناعة التقليدية والحرف لبرج بوعريريج من تنظيم **63** دورة تكوينية في البرامج التكوينية الثلاث وكونت **1202** مقاول منذ سنة 2012 الى غاية 2019 كما هو مبين في الجدول الآتي:

**الجدول رقم 16: يبين احصائيات الدورات التكوينية بالغرفة وفق منهجية *CREE-GERME***

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **TRIE** | 00 | 00 | 00 | 18 | 00 | 00 | 123 | 7 | **148** |
| **CREE** | 12 | 00 | 12 | 00 | 00 | 00 | 00 | 4 | **28** |
| **GERME** | 57 | 154 | 178 | 218 | 296 | 50 | 15 | 58 | **1026** |
| **المجموع** | 69 | 154 | 190 | 236 | 296 | 50 | 138 | 69 | **1202** |
| **الدورات** | 1 crée 4germe | 10 germe | 1crée 13 germe | 1trie 6 germe | *3* germe | 5 germe | 9 trie 2germe | 1trie 1crée 6germe | **63 دورة** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات مقدمة من الغرفة.

**خلاصة الفصل الثالث:**

من خلال هذا الفصل تطرقنا للبرنامج العالمي CREE-GERME تاريخه وتعريفه وانتشاره الواسع حيث كانت الجزائر احدى الدول المطبقة له، وتطرقنا لهذا البرنامج على مستوى غرفة الصناعة التقليدية والحرف لبرج بوعريريج التي نظمت دورات تكوينية في ابدأ وحسن مشروعك لصالح الحرفيين والمؤسسات المصغرة، الذي اضحى وسيلة لمرافقة المقاولين من اجل ايجاد الأفكار وانشاء مشاريعهم وتحسين تسييرها.

# خاتمـــــــــة

**خاتمة:**

لقد أصبح الاهتمام بالمقاولاتية و انشاء المشاريع المصغرة من أولى اهتمامات الدول و الحكومات نظرا لقدرتها على المساهمة في عملية التنمية و تحقيق جملة من الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية تحقيق زيادات في الناتج الخام، و هذا من خلال أهم عنصر فاعل في ظاهرة المقاولاتية و إنشاء المؤسسات و هو المورد البشري، لذا وجب الاهتمام به من خلال تكوينه في مجال المقاولاتية.

و جاء طرح البرنامج العالمي CREE-GERME الذي أقرته المنظمة العالمية للشغل ILO للنهوض بالمؤسسات المصغرة و تطويرها هذا التكوين اعتمدته مختلف أجهزة الحكومة منها غرف الصناعات التقليدية و من بينها غرفة برج بوعريريج التي تضم عددا معتبرا من الحرفيين المقاولين في جميع مجالاتها الفنية و الانتاجية و الخدماتية، من أجل الاستثمار في المورد البشري خاصة الحرفي المقاول الذي يعتبر اساس نجاح المشاريع و المؤسسات الحرفية الصغيرة إن هذا البرنامج لا يقتصر على فئة معينة فهو موجه لجميع المستويات التعليمية و باختلاف الجنس.

**نتائج الدراسة:**

توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج نوجزها في مايلي:

- ❖ تعتبر المقاولاتية أحد الاستراتيجيات الأساسية والضرورية للقيام بتنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة، اضافة الى اننها تشكل ميدانا خصبا يحتاج الى المزيد من البحث والدراسة لفهم مختلف العلاقات والآثار التي تنتج عن الممارسة المقاولاتية.
- ❖ تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما الصغيرة والمصغرة منها وسيلة ضرورية لا يخلو منها اي اقتصاد، وتعد بديلا تنمويا للاستراتيجات والسياسات القائمة على تشجيع المؤسسات الكبيرة.

- ❖ تشكل مشاريع الصناعات التقليدية والحرفية جزءا لا يتجزأ من منظومة الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر، ومجالا للمقاولين والحرفيين لا سيما الشباب لإنشاء مشاريعهم ومؤسساتهم.
- ❖ تساهم البرامج التكوينية المقدمة في غرفة الصناعة التقليدية والحرف بولاية برج بوعريريج بشكل كبير في دعم أصحاب المشاريع الحرفية والتقليدية ومرافقتهم في إنشاء مشاريعهم وتنميتها.

**التوصيات:**

- ❖ ضرورة ربط الجامعة بغرف الصناعة التقليدية و التعرف أنشطتها و كيفية انشاء المؤسسات الحرفية الصغيرة.
- ❖ تعميم التكوين في الجامعات و المراكز الجامعية و يتولى مهمة التكوين اطارات تمتلك خبرة في مجال المقاولاتية.
- ❖ المتابعة الفعلية لكل المتكونيين و مرافقتهم لضمان السير الحسن لمشاريعهم.

قد تكون لهذه الدراسة آفاق لبحوث أخرى منها :

-مدى مساهمة البرامج التكوينية في انشاء و تطوير المشاريع الصغيرة

-أثر التعليم المقاولاتي في تنئشة المقاول

- دور البرامج التكوينية في خلق روح المقاولة لدى الطالب الجامعي

# قائمـــة المراجـــع

**أولا: المراجع باللغة العربية**

**1-الكتب:**


- أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك ،**ريادة الأعمال**، العبيكان للنشر،**2019**.
- توفيق عبد الرحيم يوسف: **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- علي السلمي: **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة**، سلسلة عالم الإدارة، دار غريب للطباعة والنشر، مصر 1999.
- كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد: **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 2000.
- ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، ط 5، المسيرة للنشر، الأردن، 2014.
- محمد هيكل: **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، سلسلة المدرب العملية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.
- منظمة العمل الدولية، دليل المدربين لبرنامج إبدأ وحسن مشروعك، 2008.
- وفا عبد الباسط: **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار النهضة العربية، مصر، 2001.


**2-الرسائل الجامعية:**


- الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
- حمزة لفقير، **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة**، مذكرة ماجيستر (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.
- عثمان لخلف: **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، غير منشورة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994.

- محمد قوجيل، **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016/2015.
- منيرة سلامي، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006-2007.
- مجدي عوض سليم مبارك، **واقع الريادة في بيئة الأعمال الأردنية دراسة وصفية تحليلية ميدانية**، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، جامعة اليرموك أريد الأردن ،2005.
- نادية رباح، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها،2000-2009** مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر (غيرمنشورة)،كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص ادارة أعمال جامعة الجزائر 2011،3-2012.

**3-التقارير و النشريات و الوثائق الرسمية:**

- الديوان الوطني للإحصاء ONS
- امر رقم:96-01 مؤرخ في 19 شعبان 1416 الموافق ل10-01-1996، الجريدة الرسمية،العدد3.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص وم في الجزائر**، الدورة العامة العشرون، جوان، 2002.
- القانون رقم 01-18 مؤرخ 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**4-الملتقيات و المجلات العلمية:**

- أشواق بن قدور، محمد بالخير، **أهمية نشر ثقافة المقاولة وإنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة**، مجلة الاجتهاد للدراسات المقاولاتية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغست- الجزائر- ، العدد11،2017.
- الداوي الشيخ، **تطور مفهوم المؤسسة ومفهوم المقاول في الفكر الاقتصادي**، الايام الدراسية الثانية حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة ،مداخلة أيام13-14 افريل2005،جامعة ورقلة.
- إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي: **التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف 25 – 28 ماي، 2003.

- حمزة لفقير، أوسرير منور، **محورية الفرصة ضمن السيرورة المقاولاتية**، مجلة معارف مجلة دولية محكمة، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشر ،العدد23،ديسمبر2017.
- حمزة لفقير ، **دروس في المقاولاتية وفق برنامج سنة أولى ماستر علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال**، جامعة محمد البشير الابراهيمي،2017-2018.
- فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كاتية بوروبة: **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف 25 – 28 ماي، 2003.
- عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، جامعة الأغواط.
- عبد الفتاح بوقنة: **مشروع استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة فضاءات، العدد: 02، مارس، 2003.
- عبد القادر شارف، لعلا رمضاني، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المقاولاتية مقاربة نظرية**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال،2017.
- كمال دمدوم: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد: 02، 2000.
- ليا بن صويلح، **نحو مقاربة سسيولوجية لمقاربة الظاهرة المقاولاتية**، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة 8-ماي1945،قالمة العدد13-2017.
- محمد عبد الحليم عمر: **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، 25 / 28 ماي، 2003.
- مير أحمد وآخرون، دور **المقاولة الصغيرة في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، دراسة ميدانية لمجموعة من المقاولات الصغيرة بالمسيلة، مجلة آفاق علوم الادارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد04، سنة 2018.

- ناجي بن حسين: **آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب الكبير، العدد: 02، 2004.
- نجاة شادلي، **قراءات تاريخية لتطور الفكر المقاولاتي**، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 11، العدد1 2018، سطيف، الجزائر.
-

**ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية**

- Azzedene Tounés**, L'intentione,entrepreneuriale,une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat** (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE", Thèse pour le Doctorat ès sciences de gestion,université de Rouen, 15-12-2003.
- Montte .shaffer, **Enterpreunariat inovation,** A dissertation submited in partial fulfilment of the requirements for the degree of doctora of philosophy,college of business,may,2011.
- Michelle Coster**,cadre et entreprenariat mythes et réalités**,acte de la journée du 06 juin2002.organisée par E.M lyion Ecully Cadres et Entrepreneuriat, Mythes et Réalités, Les Cahier de Cadres 2003.

**ثالثا: مواقع الانترنت**

- www.cnam.dz/lois.pho
- www.mdipi.gov.dz

# الملاحـــق